



اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

وقد اتفق زعماء العالم في إعلان الألفية على السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية؛ وعلى القيام بعمل متضافر لوضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وعلى التصدي للمسائل الأخرى المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية، بما فيها مسألة الألغام المضادة للأفراد. وستكون التوجيهات الواردة في الإعلان بمثابة مبادئ توجيهية واسعة لعملائنا في اللجنة الأولى.

وإذا قلنا التسليح أو نزع السلاح، فهذه الكلمات تتبادر إلى أذهاننا. ولهذا السبب تكون تصوراتنا للأمن بهذه الدرجة الكبيرة من الأهمية. وعندما يتعلق الأمر بالتصورات الأمنية، فالجمال كما يقال يكمن في عين الناظر. وجميع المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، سواء في ذلك الأسلحة النووية أو التقليدية أو أسلحة الفضاء، تواجهنا بمفترق طرق. فإما أن نختار الطريق المؤدي إلى تكديس الأسلحة ونلتمس فيها الأمن؛ وإما أن نختار الطريق المؤدي إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح لصالح التعاون الأمني

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرورنا البالغ أن يكون بيننا اليوم وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، سعادة السيد جاياتنا دانابالا، ونشكر السيد دهانا بالا على حضوره الجلسة الموضوعية الأولى للجنة.

ووفقا لبرنامج العمل المعتمد، ستبدأ اللجنة اليوم مناقشتها العامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وسمحوا لي قبل الانتقال إلى تلك المرحلة أن أدلي ببيان بوصفي رئيسا لهذه الهيئة.

بيان لرئيس اللجنة

يمثل انعقاد جمعية الأمم المتحدة للألفية مناسبة مباركة للتدبير ولتجديد الولاء وللإصرار. فلنتدبر إذن بعمق ما أحرزناه حتى الآن من تقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولنجدد ولاعنا لغاياتنا وأهدافنا وأولوياتنا المشتركة. ولنعقد عزمنا أيضا على اتخاذ خطوات حاسمة وملموسة للنهوض بمسيرة نزع السلاح، نوويا كان أو غير نووي، في مطلع الألفية الجديدة.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لهذه الغاية ينبغي لجميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تخطو الخطوة الإضافية اللازمة لإظهار إرادتها السياسية والحد الأقصى من المرونة. وما ينبغي علينا عمله في هذه اللجنة هو أن يتجلى في مشروع القرار الذي نتخذه بشأن تقرير المؤتمر، بصياغة ملائمة، إصرارنا القوي على الاتفاق على برنامج للعمل وعلى الشروع في الأعمال الموضوعية داخل المؤتمر مباشرة في بداية دورة عام ٢٠٠١ والتزامنا بمهدين الأمرين.

فلا يزال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في مطلع الألفية الجديدة يحتلان المقام الأول من الأولوية في جدول أعمالنا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا يزال إيلاء الأولوية العليا لمسألة نزع السلاح النووي في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ساريا ومهما.

وقد أحرز تقدم كبير في التدابير الثنائية التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض الأسلحة النووية. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لهذه الإنجازات. ونتطلع إلى أن يبدأ في وقت قريب نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وإلى تنفيذ هاتين الدولتين الكامل والفعال للمعاهدة، وإلى الشروع في التفاوض على معاهدة ثالثة في هذا الشأن بأسرع ما يمكن. ونعرب أيضا عن تقديرنا للتدابير التي اتخذتها من جانب واحد الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

والتهديد بالخطر النووي عالمي في نطاقه؛ وكذلك التحدي الذي يمثله نزع السلاح النووي. ولهذا السبب يلزم التصدي للمسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح النووي، وفي غيره من محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونأمل بشدة أن تكون لدينا القدرة على إحراز

الوحيد المطلق لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ويتجلى في هذه الأمثلة بوضوح ما يساور المجتمع الدولي من قلق عام إزاء المخاطر المستمرة التي يشكلها بالنسبة للبشرية إمكان استخدام الأسلحة النووية. بيد أنني أود أن أتوحي الحذر هنا. فلا مجال للانتشاء والرضى بما تحقق. وأود أن أذكر الأعضاء بأن أماننا اختبارات حاسمة ومهام هائلة. وستكون الاختبارات الحاسمة في دورات مؤتمر نزع السلاح، والجلسات القادمة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار ومؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، ودورات اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح وغيرها من منتديات نزع السلاح. ويتعين علينا أن ننتظر ونرى ما إذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول الأطراف ستفي بالتزاماتها الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وقد كانت نتيجة اختبار دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٠ حتى الآن سلبية. وآمل مخلصا أن تكون الاختبارات الحاسمة الباقية إيجابية.

وتتمثل المهام الهائلة التي تنتظرنا في تدابير نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي التي يتعين الاضطلاع بها تنفيذًا للوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وآمل مخلصا أن تنجز هذه المهام على نحو سريع ومُرض.

ومن الأحداث الرئيسية الأخرى هذا العام عجز مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق على برنامج عمل لعام ٢٠٠٠، ناهيك عن إجراء مفاوضات موضوعية. ويتعين على جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تتغلب على الجمود الحالي وتكفل اتفاق المؤتمر على برنامج عمل في بداية دورة ٢٠٠١ مباشرة في كانون الثاني/يناير من العام القادم وشروعه على الفور في أعماله الموضوعية. وتحقيقا

الإبقاء على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. ذلك أن استمرار ورود التقارير عن وضع خطط لإقامة نظام وطني للدفاع بواسطة القذائف وعن بذل الجهود لتعديل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد ألقى ظلالاً على مستقبل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ومن المفيد في هذا الصدد القرار الذي اتخذته الرئيس كلينتون مؤخراً بأن يترك للإدارة القادمة في الولايات المتحدة إصدار القرار المتعلق بنشر نظام وطني للدفاع بالقذائف، وأتاح فرصة تلمس الحاجة إليها لإعادة النظر فيه. وينبغي أن تغطى جميع الدول، ولا سيما الدول المعنية مباشرة، هذه الفرصة إلى الحد الأقصى لتقيس جدوا التأثير الذي قد يحدثه نشر نظام وطني للدفاع بالقذائف على المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة وعلى نزع السلاح العالمي ذاته.

وعلى الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، فإن عدد الدول التي وقعت وصدقت عليها قد زاد زيادة مطردة ووصل على التوالي إلى ١٦٠ بلداً موقعا و ٦٣ بلداً مصدقا. ومع ذلك، فإنه من بين الدول الـ ٤٤ التي يعتبر تصديقها ضرورياً لبدء نفاذ المعاهدة، لم يصدق عليها حتى الآن سوى ٣٠ بلداً، ثلاثة منهم فحسب من الدول الحائزة للأسلحة النووية وهي الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة. ومن بين الدول الـ ٤٤ ثلاث دول لم توقع حتى الآن على المعاهدة، وهي باكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والهند. ويحدوني أمل وطيدي أن تقوم جميع الدول المعنية بالتوقيع وإيداع وثائق تصديقها فوراً بغية السماح للمعاهدة بأن تدخل حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات ستساهم إلى حد كبير في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

تقدم موضوعي في السياق المتعدد الأطراف ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين.

وطوال سنين عديدة، يطالب مشروعاً قرارين معنيين بتزع السلاح النووي، اتخذتهما الجمعية العامة بتأييد الغالبية العظمى للدول الأعضاء، بإنشاء لجنة مخصصة أو هيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح للتعامل مع نزع السلاح النووي. وأعرب مخلصاً عن أمني في أن يتحقق هذا مع بداية دورة المؤتمر لعام ٢٠٠١.

وثمة تقارب في الآراء الآن مفاده أن عملية نزع السلاح النووي المؤدية إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتنفيذها بفعالية، والوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية انتظاراً لبدء نفاذ المعاهدة؛ والبدء فوراً في مؤتمر نزع السلاح، استناداً إلى تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية التي يتضمنها، بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى؛ وإنجاز مشروع المعاهدة على وجه السرعة في غضون السنوات الخمس القادمة؛ ووضع برنامج مرحلي لإجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية واتخاذ تدابير فعالة لتزع السلاح النووي وصولاً إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية؛ وإبرام صك قانوني دولي أو صكوك قانونية دولية بشأن توفير الضمانات الأمنية الكافية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لذلك فمن الضروري أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على الفور في بداية دورته لعام ٢٠٠١. علاوة على ذلك، من الضروري أيضاً أن تعالج على الوجه المناسب مسألة

الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونحن بحاجة إلى المحافظة على هذه النظم القانونية وتعزيزها. واتفاقية الأسلحة الكيميائية لديها حتى الآن ١٣٩ دولة طرف فيها. ويتزايد عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بشكل مطرد. وهناك مشروع اتفاق، كما أفهم، بشأن العلاقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد حظي بموافقة المجلس التنفيذي لتلك المنظمة في ١ أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع أن توقع الأمم المتحدة ومنظمة اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على اتفاق في هذا الشأن في الشهر الحالي. وأنا على يقين بأن هذا الاتفاق سيزيد من تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وسيدعم العلاقة الوثيقة والودية القائمة بالفعل بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة.

وتحتفل اتفاقية الأسلحة البيولوجية بالذكرى السنوية الحادية والعشرين لإنشائها هذا العام. ويواصل الفريق المخصص للدول الأطراف في هذه الاتفاقية عمله في وضع بروتوكول للتحقق يكون تابعا للاتفاقية بغرض استكماله في العام القادم. ويحدوني أمل مخلص في أن تتمكن الدول الأطراف من التغلب على التباين الحالي في الآراء والتوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن بشأن وضع نظام يعزز تلك الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، أعتقد أن المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي سينعقد في وقت ما خلال العام المقبل سيتيح فرصة لإجراء استعراض حسن التوقيت للتطورات المتصلة بهذه الاتفاقية ولتجديد التزامنا الثابت بالقضاء على الأسلحة البيولوجية.

ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها ظاهرة عالمية تؤثر على الأمن والاستقرار والتنمية في مناطق كثيرة من العالم النامي. وتعتبر أفريقيا المنطقة الأكثر تضررا من هذه الظاهرة. فقد تفاقمت الصراعات الأهلية بشكل كبير نتيجة لسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا تزال الأعمال التحضيرية لدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ جارية في إطار اللجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة. وأنا أرحب بالاتفاق على تنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة وتلك اللجنة وهو الاتفاق الذي وقعه الأمين العام والأمين التنفيذي لتلك اللجنة بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويتيح إبرام هذا الاتفاق إطارا للتعاون بين المنظمتين. وسيدخل الاتفاق حيز النفاذ بمجرد الموافقة عليه في الجمعية العامة، وهو أمر من المتوقع أن يتم خلال هذه الدورة.

ويشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبيرا فعالا لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في داخل مناطق جغرافية معينة. وهو يساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. إن اتساع المساحة الجغرافية والأثر السياسي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية أمر هام وذو مغزى كبير. فقد أصبحت هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية تغطي ما يقرب من نصف كوكبنا الأرضي وقراءة ثلثي بلدان العالم. ونحن نرحب ترحيبا حارا بأي جهود حقيقية ترمي إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجرية فيما بين دول المناطق المعنية، ونشجع بقوة عليها.

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة التعهد بمبادرة جديدة في هذا الصدد لإقرار مركز الدولة الوحيدة أو المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. ونرحب ترحيبا حارا بإعلان منغوليا خالية من الأسلحة النووية. ويسرني أيضا ما علمته من أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ستدلي ببيان مشترك في اللجنة الأولى هذا الأسبوع يوفر ضمانات أمنية لمنغوليا فيما يتصل بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ونحن نتطلع إلى بيان هذه الدول بشأن تلك الضمانات الأمنية.

دعوني أتطرق الآن بإيجاز لمسألة حظر فنتين أخريين من أسلحة الدمار الشامل. لدينا الآن نظم قانونية دولية تحظر

معينة بالسعي بنشاط إلى تنفيذ الصك الخاص بكل منهما. إلا أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. لدينا رؤيا، وهي رؤيا نعبّر عنها في إعلان مؤتمر قمة الألفية تنشُد تخلص العالم من الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، فلنضعف جهودنا كي نحول هذه الرؤيا إلى واقع في المستقبل القريب، وبذلك نخدم قضية نزع السلاح.

بيان وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم اللجنة الأولى، يسعدني أن أعطي الكلمة لسعادة السيد جاياتنا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي يخاطب اللجنة الأولى في اليوم الافتتاحي لأعمالها الموضوعية.

السيد دانابالا (وكيل الأمين العام لشؤون نزع

السلاح) (تكلم بالانكليزية): أتقدم بتهانتي للرئيس ولأعضاء المكتب على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة. إن مهنتكم الدبلوماسية في مجال نزع السلاح، بما فيها من جهود دؤوبة في مجال نزع السلاح النووي العالمي، تؤهلكم بجدارة للاضطلاع بمهام المستقبل؛ وبيانكم الافتتاحي الشامل خير دليل على ذلك.

مع افتتاح أول مناقشة عامة في هذه اللجنة في الألفية الجديدة بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وهو التاريخ الذي يوافق أيضا ذكرى مولد مهاتما غاندي، من المؤكد أنه يجدر بنا أن نتذكر بعض الأحداث غير العادية التي شهدناها في هذه السنة. وتذكرنا هذه الأحداث بالإسهامات القيمة التي قدمتها هذه اللجنة، ويمكن أن تقدمها، للنهوض بتطوير سيادة القانون في مجال نزع السلاح، حتى في وجه العراقيل الصعبة.

ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الأولى، تزايد إدراك المجتمع الدولي بالخطر الذي يشكله انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها على السلم والأمن الدوليين وعلى التنمية ويوجد الآن اعتراف واسع النطاق على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية بالضرورة الملحة لمعالجة هذه المشكلة. وسيؤدي مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبها إلى إتاحة فرصة هامة للتصدي بفعالية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتكتسب الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها زخما جديدا مع السير في العملية التحضيرية لعقد ذلك المؤتمر. وأود أن أحث جميع الدول الأعضاء على إبداء الإرادة السياسية القوية لضمان نجاح هذه العملية التحضيرية في التوصل إلى اتفاقات ملموسة في ذلك المؤتمر.

وقد تحقق تقدم كبير في معالجة فئة معينة من الأسلحة التقليدية الصغيرة التي لها أثر مدمر على الجهود الرامية إلى إعادة بناء المجتمعات بعد توقف الأعمال القتالية، ألا وهي الألغام المضادة للأفراد. فلقد انخفضت أرقام ضحايا هذا السلاح بالفعل في بلدان أساسية. ويتناقص الآن استخدام وإنتاج الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمي، كما أن عمليات نقلها توقفت بالكامل تقريبا.

ومن الصكوك العالمية الهامة في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة - وهي صك تم في إطاره إبرام بروتوكولات كاملة تتناول فئات معينة من الأسلحة اللإنسانية. وسيجري التحضير للمؤتمر الاستعراضي لهذه الاتفاقية الجامعة المقرر أن يعقد في عام ٢٠٠١. وتقوم الآن الدول الأطراف في اتفاقية الألغام والدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية

وتتويجا لكل هذه الأحداث، أكد إعلان الأمم المتحدة التاريخي للألفية في ٨ أيلول/سبتمبر، الحاجة إلى إحراز التقدم في القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل، وإنهاء الانتشار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإضفاء الصبغة العالمية على المعايير القانونية المتعلقة بالألغام الأرضية. وأكد كذلك الإعلان الصادر بعد مؤتمر قمة مجلس الأمن "الأهمية الجوهرية" لترع السلاح في سياق حالات ما بعد انتهاء الصراع. وبالتالي، تتاح لنا فرصة فريدة لتحويل هذه الرؤيا إلى واقع.

ولم تكن هذه التطورات بأي حال من الأحوال التطورات الإيجابية الوحيدة في مجال نزع السلاح في هذه السنة. ففي أيار/مايو الماضي، وافقت الدول الأطراف التي حضرت المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠٠٠، على خطوات عملية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، المتعلقة بتزع السلاح النووي. وتضمنت هذه الخطوات "تعهدا جليا" من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية. ووافقت كذلك على أن تحقيق هذا الهدف يشكل "الضمان المطلق الوحيد" ضد استخدام هذه الأسلحة. وهذه نتيجة تصيب في الصميم أسس الردع النووي والدفاع بالقذائف بوصفهما تدبيرين أمنيين بديلين. وأكدت الوثيقة الختامية من جديد كذلك أن الضمانات الكاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية "شرط مسبق ضروري" للترتيبات الجديدة للتوريدات النووية - وهذه خطوة أخرى إلى الأمام في سبيل وضع هذا المعيار العالمي الجديد.

وستكشف مداورات هذه اللجنة أثناء الأسابيع الخمسة القادمة عن درجة الإرادة السياسية للوفاء بهذه التعهدات. ولما كان الكثير من هذه الالتزامات ملزما من الناحية القانونية، فإن نجاح الجهود الدولية لترع السلاح سيواصل الاعتماد بشكل كبير على سيادة القانون، الأمر

ويؤكد إلحاح هذا المسعى بعض حقائق عصرنا القاسية. فالعالم تغمره الأسلحة بكل بساطة - هناك، من ناحية، حوالي ٣٠ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية، ومن ناحية أخرى، حوالي ٥٠٠ مليون من الأسلحة الصغيرة. وقد أفاد مؤخرا معهد ستكهولم لأبحاث السلام الدولي بأن المصروفات العسكرية العالمية قد بدأت تتزايد لأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة. وكان رقم عام ١٩٩٩ حوالي ٧٨٠ مليار دولار. وفي نفس الوقت، يعيش ما يقرب من نصف سكان العالم على أقل من دولارين في اليوم. فليحرك التضارب المفجع بين هذين الرقمين ضمائرنا جميعا ونحن نبدأ أعمالنا.

ولقد أتاحت الألفية فرصة فريدة للمجتمع الدولي كي يفكر في هذه الحقائق الكثيرة. وحفزت على إجراء استعلام عالمي عن كيفية إسهام كل بلد، بل كل فرد، من خلال الأمم المتحدة، في تحسين نوعية الحياة على هذا الكوكب. وسيلاحظ أعضاء هذه اللجنة، في هذا الصدد، أن قادتهم ومواطنيهم الذين شاركوا في الأحداث المتعلقة بالألفية أقروا بوضوح ودون لبس بوجود ضرورة حيوية لإحراز المزيد من التقدم في عديد من قضايا نزع السلاح الهامة.

وفي تاريخ مبكر من هذه السنة، حدد تقرير الأمين العام عن الألفية أولويتين هامتين في هذا المجال وهما: القضاء على الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، وإحراز التقدم في تحديد الأسلحة الصغيرة. وهاتان القضيتان، في جملة قضايا أخرى، رددتها أكثر من ألف منظمة غير حكومية شاركت في محفل الألفية الذي عقد في شهر أيار/مايو. وفي آب/أغسطس، فإن مؤتمر قمة الألفية للسلام العالمي للقادة الدينيين والروحانيين، الذي تشرفت بالإدلاء ببيان فيه، أصدر نداء عالميا بالقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. وتردد هذا النداء في تاريخ مبكر من أيلول/سبتمبر في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي.

من العدد المطلوب لكي تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ. وبينما تستمر المناقشات حول إمكان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، تمنع العقبات الضخمة إنشاء مثل هذه المناطق في مناطق رئيسية أخرى، بما فيها الشرق الأوسط، ووسط أوروبا، وجنوب آسيا، وشرق آسيا، ونصف الكرة الجنوبي.

وإخفاق مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى هذا العام في الاتفاق على جدول أعمال موضوعي أحبط التفاوض كذلك حول وضع معايير قانونية دولية جديدة، مثلما يشاهد في عجز أعضائه عن التوصل إلى توافق في الآراء على شروط إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، أو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، أو معاهدة المواد الانشطارية، في حين أن جهود إبرام معاهدة تعنى بالضمانات السلبية للأمن لا تزال جهوداً هزيلة في ذلك المحفل الهام.

وفي ميدان نزع السلاح، يصعب بطبيعة الحال، وجود حكم القانون على نحو عملي بدون شفافية. ومما يثير الانزعاج بالفعل في ذلك الصدد أن شعوب العالم لا تزال تفتقر إلى معرفة أكيدة بشأن عدد الأسلحة النووية التي تحيط بها. وحكم القانون يفترض أيضاً توفر وسائل إنفاذ موثوق بها، بالرغم من أن إنفاذ قواعد نزع السلاح لا تزال تمثل واحداً من أصعب التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

وقد يتكشف، مع ذلك، تخلف حكم القانون بأوضح مظاهره في ميدان منظومات إيصال الأسلحة النووية، بالرغم من وجود هدف نزع السلاح الذي يشمل تلك المنظومات في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتوجد أسباب تدعو إلى الأمل في أن المجتمع الدولي سوف يتمكن من مجابهة التحدي الذي أشار إليه الأمين العام في نيسان/أبريل الماضي عندما علق على الافتقار إلى وجود

الذي يتطلب الرعاية الدقيقة. فعلى سبيل المثال، لدينا معاهدات هامة متنوعة لا تزال تفتقر إلى العضوية العالمية أو إلى تصديق الدول الرئيسية عليها. والأمين العام استرعى الانتباه إلى هذه القضية أثناء مؤتمر قمة الألفية، وأسفرت جهوده عن انضمام دول عديدة إلى ست معاهدات تتعلق بترع السلاح. وقد شهدنا تقدماً في السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، بيد أن هاتين المعاهدتين لم تدخلتا حيز النفاذ بعد.

وهناك ثلاث دول لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية يعرفها الجميع، ومرافق نووية لا تشملها الضمانات، ولا تزال هذه الدول الثلاث خارج معاهدة عدم الانتشار، بينما هناك العديد من الدول الأطراف الأخرى لم توقع على اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بها، بما فيها البروتوكول الإضافي. وقد ذكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ملاحظاته في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ٢٠٠٠، أن ثمة دولة طرفاً "لا تزال غير ممثلة لاتفاق الضمانات الخاص بها"، وأن "الوكالة لم يسعها، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أن تنفذ ولايتها". بموجب القرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بدولة طرف أخرى.

في غضون ذلك، ورغم الجهود الدؤوبة لتشجيع العضوية العالمية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، لا تزال دول كثيرة خارجهما. وتبذل جهود أخرى منذ مدة طويلة لوضع بروتوكول للتحقق يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو هدف، إذا ما تحقق، سيعزز بقوة الثقة الدولية بتنفيذ جميع الدول بالكامل لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة. وفيما يتعلق بأفريقيا، لا يزال عدد الدول الأطراف في معاهدة بيليندا با أقل بكثير

من الأسلحة الصغيرة في عملية اسمها "شعلة من أحل السلام" جرت في أغاديز، النيجر. ويدل ذلك على الحدث، إضافة إلى الوقف الاختياري لاستيراد الأسلحة الخفيفة أو تصديرها أو تصنيعها الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قبيل سنتين، على إحراز قدر من التقدم المطرد في أنشطة نزع السلاح في غرب أفريقيا. وتسعى النيجر، مع ما تعانیه من فقر مدقع، إلى تعزيز سلام هش وحكومة انتخبت مؤخرًا بصورة ديمقراطية. وقدمت إدارة شؤون نزع السلاح، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتراحًا بالبداية بتنفيذ برنامج الأسلحة من أجل التنمية، وهناك حاجة ماسة إلى تقديم مساعدة سخية له من مجتمع المانحين. ومبادرات من هذا القبيل جديدة بأن يعترف بها المجتمع العالمي على نحو خاص وأن يدعمها بقوة.

ومع ذلك هناك أداتان هامتان لدى الأمم المتحدة من أجل تحقيق الشفافية وبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية لا تزال تظهر فيهما علامات الركود بل التقهقر إزاء تردد دول كثيرة في استخدامها. ويقوم فريق من الخبراء ببحث سبل ووسائل زيادة المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وآمل في أن تصل آراؤه إلى أكبر عدد من الأشخاص وأن تلقى اهتماماً وثيقاً من جميع الدول التي أهملت استخدام هذه الأداة المحددة. ولم تستخدم بلدان كثيرة الأداة المعيارية في إعداد التقارير المتعلقة بالنفقات العسكرية. وفي الوقت الذي تزيد فيه الميزانيات العسكرية زادت أهمية تلك الأداة من أجل الحصول على معلومات موثوق بها تتصل بنطاق هذه المشكلة بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية، تواصل الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والأطراف في البروتوكول المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر،

قواعد متعددة الأطراف فيما يتعلق بالقذائف ومنظومات الدفاع بالقذائف، على حد سواء. ومع استمرار زيادة الوعي الدولي بهذه المشكلة، يستطيع المرء أن يتوقع زيادة النظر في هذه المسألة في إطار متعدد الأطراف. وثمة مشكلة مماثلة فيما يتعلق بمنظومة إيصال أخرى لأسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بالدفاع بالقذائف، فقد رحب العالم بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخرًا بتأجيل نشر النظام الوطني للدفاع بالقذائف. ويجب الآن مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير قواعد متعددة الأطراف تنظم ترسانات القذائف الموجودة حالياً والتهديد المتمثل في انتشار القذائف على الصعيد العالمي، مع المحافظة على معاهدة الحد من منظومة القذائف الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية بصفتها حجر الأساس للاستقرار الاستراتيجي - وهذا هدف هام آخر ورد تحديده في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا يزال حكم القانون فيما يتصل بالأسلحة التقليدية غير متطور إلى حد كبير، بالرغم من أنه قد تقرر أن يعقد في العام القادم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، وهو المؤتمر الذي يهيئ فرصة ممتازة لإحراز تقدم كبير. والحالات غير العادية من وفيات ودمار، لا سيما وفيات المدنيين التي تسببت فيها تلك الأسلحة لا يستطيع المجتمع الدولي ببساطة أن يتجاهلها بعد الآن. وهذا يجعل من الأهمية القصوى أن تتوصل الدول في وقت مبكر إلى قرار بشأن موعد انعقاد ذلك المؤتمر الهام ومكان انعقاده وأن تمضي قدماً على جناح السرعة فيما تقوم به من أعمال.

ويسرني أن أبلغكم في هذا الصدد، بأي عُدت للتو من زيارة شاهدت فيها تدمير ما يزيد على ١٠٠٠ قطعة

النظرة يشترك في استضافته معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح وإدارة شؤون نزع السلاح. وموضوع الاجتماع نزع السلاح بصفته إجراء إنسانيا، ومن المقرر عقده هنا في غرفة المؤتمرات ٤ يوم الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وسيتكشف ذلك الحدث مدى اعتبار نزع السلاح، سواء من حيث أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية، مسألة تتعلق بالأمن البشري ونشاطا يسفر عن مزايا إنسانية كبيرة. ومن الواضح اليوم بصورة متزايدة أن نزع السلاح يؤدي بثمار يمكن أن تخدم في نهاية الأمر جميع مقاصد وأهداف الميثاق.

وفي السنوات المقبلة، وحيث أن نزع السلاح أخذ يصبح تيارا رئيسيا بصورة تدريجية ومتزايدة بصفته نشاطا أساسيا تضطلع به الأمم المتحدة، على ما أمل فإن أثر وأهمية مداوات اللجنة الأولى سينموان كنتيجة طبيعية. واستدامة نزع السلاح في نهاية الأمر، ليس بصفته مجرد نشاط أساسي تضطلع به الأمم المتحدة بل أيضا كأولوية في عمل الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية لا تعتمد على المثل التي يلهمنا بها فحسب، بل أيضا على النتائج العملية التي يحققها.

وفي هذا السياق تسعى إدارة شؤون نزع السلاح إلى وضع القواعد واتخاذ الإجراءات العملية. وبالرغم من أننا أصغر إدارة في الأمم المتحدة، لم نسمح لمواردنا المحدودة بأن تهدر التزامنا بالقيام بجميع أعمالنا وبطريقة ممتازة تحقق الإنتاجية. ومنشوراتنا، من قبيل حولية نزع السلاح والنشرة الإخبارية عن المعلومات المستكملة الصادرة عن إدارة شؤون نزع السلاح، تستخدم على نطاق واسع في أرجاء أوساط نزع السلاح. ونواصل تقديم الإسهامات الإدارية والموضوعية التي لا غنى عنها إلى العديد من مؤتمرات وأحداث نزع السلاح الدولية. وتواصل مراكزنا الإقليمية تقديم المساعدات في مجال أنشطتنا، وتجعل نزع السلاح

بذل جهودها الرامية إلى تحقيق العضوية العالمية الكاملة في هاتين الوثيقتين الهامتين. وقبل أسبوعين، عقدت الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام اجتماعها الثاني في جنيف، وعالجت عدة قضايا هامة، بما في ذلك مساعدة الضحايا وأهم هدف أساسي لترع السلاح، ألا وهو تدمير المخزونات.

ويتصف مرة أخرى جدول الأعمال المعروض على اللجنة الأولى، في ضوء هذا الاستعراض المختصر، بالتحدي والقوة. وستقوم أفرقة بالتدقيق في عمل اللجنة عن كذب وهي أفرقة من جميع أجزاء المجتمع المدني تقوم على نحو متزايد بدور توجيهي في مناقشات نزع السلاح، في منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. وتساعد تلك الأفرقة في بناء أساس صلب من الدعم السياسي لجميع أنواع تدابير نزع السلاح. وتتوازي أعمالها التوجيهية مع جهود التثقيف بشأن نزع السلاح الجارية حاليا في الأمم المتحدة، وهي الجهود التي أبرز أهميتها مؤخرا المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام. وبفضل العزم الأكيد الذي يسانده دعم وتفهم المجتمع المدني، توجد بالفعل إمكانية حقيقية من أجل إحراز التقدم في جميع ميادين نزع السلاح.

وتقع على عاتق اللجنة أيضا مسؤولية رسمية كي تظل يقظة حيال القضايا الناشئة، وهذه المهمة يتم أداؤها بمساعدة عنصر هام آخر في آلية الأمم المتحدة لترع السلاح هو: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يحتفل حاليا بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه. وأهنئ مديرته، باتريشيا لويس، والملاك الصغير من موظفيها المخلصين على إرائهم أوساط نزع السلاح بأبحاث ذات نوعية رفيعة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لأدعو جميع أعضاء اللجنة الأولى إلى حضور اجتماع لإجراء مناقشة تطلعية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد دانابالا على بيانه، الذي أثق بأنه سيسهم بصورة كبيرة في مداوات اللجنة.

البنود من ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد دي إيكازا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية):
بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن ارتياحنا لانتخابكم، سيدي، رئيساً لهذه اللجنة. وإنما على دراية تامة بخبرتكم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وبمهاراتكم الدبلوماسية. ونحن على يقين بأنكم ستديرون أعمال لجنتنا بكفاءة عالية، ونعرب عن تأييدنا لكم في اضطلاعكم بهذه المهمة الهامة. ونهنئ كذلك بقية أعضاء المكتب.

ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام دانابالا، على البيان الملهم الذي تفضل ووافانا به صباح اليوم.

بالرغم من البيئة غير المؤاتية بسبب التقدم المحدود المحرز والتحديات الجديدة التي تواجهنا، فقد كانت للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد هذا العام، نتيجة إيجابية طال انتظارها، ألا وهي الالتزام السياسي القاطع من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية.

لقد أعاد هذا الالتزام إضفاء التوازن على التعهدات المتبادلة بموجب المعاهدة. كما أنه يسرّ فهما جديداً بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية وعزز نظام عدم الانتشار تلك الأسلحة.

ويجب تأكيد هذا الالتزام الآن ودون إبطاء من خلال عملية متسارعة للمفاوضات وابعتماد خطوات عملية للمضي قدماً نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

مهمة وثيقة الصلة بالاحتياجات العملية للدول الأعضاء. ونحن نعمل عن كثب مع الدول الأعضاء ومع مجموعات من المجتمع الدولي، ونلتزم بتوسيع نطاق ذلك التعاون. وننظر إلى مسؤولياتنا في مجال الإعلام والتثقيف نظرة جادة. وسوف نظل مصدراً قوياً للدعوة إلى الاضطلاع بجميع أنشطة ومبادرات نزع السلاح التي صدرت بشأنها ولايات.

وفي ذلك الصدد، أشجع جميع الوفود على زيارة المعرض الجديد لترع السلاح الذي سيكون في الطابق الثالث من مبنى الجمعية العامة. وسوف يشارك مايكل دوغلاس، رسول السلام، في افتتاح المعرض بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وبالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، أنتجت الإدارة أيضاً بصورة مشتركة فيلماً وثائقياً ممتازاً عن مشكلة الأسلحة الصغيرة في العالم، عنوانه "مدحجون بالأسلحة". وهذا الفيلم الوثائقي الأول من نوعه الذي يتناول هذا الخطر العالمي، سيعرض لأول مرة في الأمم المتحدة بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، في حضور الأمين العام، وأوصي الوفود كافة بالحرص على مشاهدته. إنه إنتاج جاء في حينه تماماً.

وأخيراً، تواصل الإدارة تدريب الدبلوماسيين الشباب، لا سيما القادمين من البلدان النامية، من خلال برنامج الزمالات لترع السلاح الذي تقدمه الأمم المتحدة. وسيضم قريبا ٢٨ زميلاً هذا العام إلى نحو ٥٠٠ من الرسميين الآخرين الذين ينتمون إلى ما يزيد على ١٥٠ بلداً، شاركوا في البرنامج منذ أنشأته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة التي عقدت عام ١٩٧٨.

وبهذه الملاحظات التي تثلج الصدر، أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن خالص تمنياتي بالنجاح، وأؤكد كامل تأييد إدارة شؤون نزع السلاح لكم وتعاونها معكم في عملكم خلال الأسابيع المقبلة.

التي ستقيم من خلالها منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة.

ونحن نؤيد تعزيز إقامة نصف الكرة الجنوبي الخالي من الأسلحة النووية وكذلك المناطق المتاخمة، وإن التوسيع الجغرافي لهذه المنطقة سوف يتزايد مع إقامة مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، لا سيما في المناطق التي تشهد توتراً مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

وبالتعاون مع استراليا ونيوزيلندا، سنقدم هذا العام مشروع قرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مناشدين الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن، التوقيع على هذه المعاهدة والمصادقة عليها، مع حث كافة الدول على الاستمرار في الوقف الاختياري للتجارب على الأسلحة النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وتلتزم المكسيك من جانبها بالقضاء التام على كافة أسلحة الدمار الشامل. وقد ترأست المكسيك هذا العام المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو كل الدول التي لم تفعل ذلك، أن تصبح أطرافاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، دون إبطاء. وتتطلع إلى إبرام عاجل لاتفاق يحدد العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقاً لأحكام الاتفاقية.

ويمثل عام ٢٠٠١ الموعد النهائي المحدد في ولاية الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لاستكمال مفاوضاته بشأن إبرام بروتوكول من شأنه أن يفسح المجال أمام التحقق من الامتثال لأحكام الاتفاقية. وقد تعاملت المكسيك مع هذه المفاوضات من زاويتين أساسيتين: تعزيز الحظر من خلال آلية واسعة النطاق للتحقق؛ وكذلك تعزيز وتوطيد التعاون الفني الدولي من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات المحددة التي ستشمل،

ولقد أدرج بعض تلك الخطوات في الوثيقة الختامية للمؤتمر. أما البعض الآخر، والذي لا يقل أهمية وإلحاحية، فيمكن وينبغي أن يكون موضوعاً لاتفاقيات مستقبلية، مثل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية، بعدم المبادأة باستعمالها، وضمانات الأمن السلبية الملزمة قانوناً بعدم استخدام، أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وإلغاء التأهب للأسلحة النووية، وإزالة الرؤوس الحربية النووية من منظومات الإيصال.

وفي الوقت الراهن، لا بد أن ينفذ برنامج العمل المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، تنفيذاً كاملاً. وإن وفد السويد، الذي يشرف في هذه الجمعية على تنسيق العمل بين الوفود المنتمية إلى مبادرة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى جدول أعمال جديد"، سوف يبين موقفنا في هذا الصدد.

وفي الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تم الإقرار مجدداً بأن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومعترف بها دولياً، وذلك على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بكل حرية بين دول المنطقة المعنية إنما يعزز الأمن والسلام على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ويعزز كذلك نظم عدم انتشار الأسلحة النووية ويسهم في بلوغ أهداف نزع السلاح النووي، بما في ذلك إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ونحن سنواصل بذل الجهود من أجل تعزيز النظم التي وضعت بموجب معاهدات ثلاثيلوكو، وراوتونغ، وبانكوك، وبيليندا، ونكرر نداءنا الموجه إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي لم تفعل ذلك حتى الآن، من أجل المصادقة على بروتوكولات هذه المعاهدات. ويجدوننا الأمل في أن تبرم دول آسيا الوسطى في المستقبل القريب المعاهدة

بأنه قد برزت في العقود الأخيرة شواغل لها ما يبررها بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها.

وتدعو الحاجة إلى إجراء مفاوضات من أجل التصدي للشواغل الجديدة ومن أجل الحاجة إلى المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي، على حد سواء. وإعلان رئيس الولايات المتحدة في ١ أيلول/سبتمبر عن تأجيل قرار نشر المنظومة الوطنية للقذائف الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية ترك المجال مفتوحاً أمام إمكانية إجراء تلك المفاوضات. وتؤثر التطورات ذات الصلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في أمن جميع الدول. ويجب تعزيز المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية لمعالجة هذه المشكلة بصورة شاملة.

وتؤيد المكسيك عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر في صيف عام ٢٠٠١. ونرى أن الخبرة المكتسبة على الصعيد الإقليمي في مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة وصنعها يمكن أن توفر للمجتمع الدولي الأساس الضروري للاتفاق على برنامج عمل يشمل أحكاماً لتعزيز التشريعات الوطنية في هذا المجال تتعلق بما يلي: الأسلحة؛ وتراخيص التصدير والاستيراد والنقل؛ وتعزيز ضوابط التصدير؛ وسجلات الأسلحة؛ وتبادل المعلومات؛ والتعاون التقني والمساعدة؛ والأحكام المتصلة بآلية استعراض الالتزامات التي يتم التعهد بها في المؤتمر.

ونؤيد إجراء مشاورات غير رسمية يقوم رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر بتنسيقها، على أن تجرى بالتزامن مع أعمال اللجنة الأولى، بغية إحراز تقدم بصدد النظر في القضايا الإجرائية والموضوعية المعلقة. ونعتقد بخاصة أنه لا بد من البدء بإجراء تبادل في الآراء بشأن مضمون برنامج العمل في المستقبل. فذلك سيساعدنا في الإعداد على نحو أفضل

وللمرة الأولى، إنشاء لجنة للتعاون في إطار هذه المنظمة التي ستنشأ مستقبلاً، والتي سيكون هدفها تعزيز وتنسيق ومراجعة أنشطة التعاون بين الدول الأطراف.

إن عملية المشاورات التي تسبق المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية قد بدأت بالفعل. وسيسبق ذلك المؤتمر انعقاد مؤتمر خاص لاعتماد البروتوكول. ولكن على الرغم من الانتهاء من تعريف المسائل المتعلقة الأساسية وعملية المشاورات المتسارعة، لم يكن ممكناً حتى الآن التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من الجوانب الأساسية في البروتوكول، مثل الزيارات التي تتصف بالشفافية، ودواعي التفتيش، وإنتاج العوامل البيولوجية، وعبوات التكديس ونقل التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. ويؤكد وفد المكسيك مرة أخرى على أن هذا البروتوكول لا بد وأن يحقق ولاية الفريق المخصص بصورة كاملة وأن ينظر في أولويات شتى الدول التي تشارك في المفاوضات.

ولقد تابعنا باهتمام كبير ولكن بكثير من القلق الاختلافات التي نشأت حول تطوير أنظمة الدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية ونشرها. وهذه قضية أخرى تضاف إلى القضايا التي قوضت في السنوات الأخيرة الانفراج الذي تحقق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونحن نسلم بالأهمية التاريخية لمعاهدة عام ١٩٧٢ للحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بغية تحقيق الاستقرار الاستراتيجي. ويعتبر ذلك الاستقرار مسألة لا غنى عنها لمواصلة العملية التدريجية لتقليل من الأسلحة النووية على أساس عدم تناقص مستوى الأمن لجميع الأطراف في المفاوضات. ونسلم أيضاً بأنه ليس ثمة معنى بعد الآن للعقيدتين الباليتين وهما عقيدة الردع وعقيدة التدمير المتبادل المؤكد ولا بد من التحلي عنهما. وأخيراً، نحن نسلم

زيادة المساعدات المالية والتقنية لبرامج تتراوح ما بين عمليات إزالة الألغام الأرضية وتدمير مخزونات الألغام ومساعدة الضحايا. ونحن متأكدون من أن باستطاعتنا التغلب على التحدي الكبير المتمثل في الامتثال لتعهدات اتفاقية أوتاوا في الإطار الزمني المحدد؛ إذا توفرت الإرادة السياسية والالتزام الأكيد بهذه القضية الإنسانية. ووفدي يطالب البلدان التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز مدونة قواعد السلوك التي تنص على أن استخدام أو حتى مجرد وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد بحد ذاته هو سلوك غير مقبول. وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، سوف تقدم البلدان التي التزمت بالقضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد مشروع قرار إلى الجمعية العامة يدعو جميع الدول إلى التوقيع على معاهدة أوتاوا وتصديقها والانضمام إليها، دون إبطاء.

ومرة أخرى، اختتم مؤتمر نزع السلاح دورته السنوية دون أن يبدأ بأي عمل موضوعي. وهذا يؤدي إلى الإحباط إلى حد كبير لأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد وافق على ضرورة إنشاء هيئة فرعية تابعة لمؤتمر نزع السلاح لمعالجة قضايا نزع السلاح النووي، وحث مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج للعمل.

ونحن لسنا على علم بالصعوبات التي طرأت على الساحة الدولية والتي أعاققت التوصل إلى الاتفاقات الضرورية كي يقوم مؤتمر نزع السلاح بدوره بصفته الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في هذا الميدان. وبالرغم من ذلك، فإننا نعبر عن قلقنا إزاء المأزق الذي وضعت فيه هذه الهيئة ذات الأهمية الفائقة، والذي استمر عملياً لمدة أربع سنوات. ومشكلة نزع السلاح ودوره في مجال الأمن الدولي لا يمكن أن تنتظر إلى ما لا نهاية له حتى يفيق المؤتمر من سباته. وإذا

للدورة الثانية للجنة التحضيرية، المقرر انعقادها في كانون الثاني/يناير المقبل.

ولا بد من التحضير بعناية للمؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر المزمع عقده في سنة ٢٠٠١، لأنه يهيئ الفرصة للاتفاق على حظر أو تقييد استعمال أسلحة لم تخضع حتى الآن لبروتوكول هذه الاتفاقية. ونحن نشترك بنشاط في الأعمال التحضيرية، وندعم حظر استعمال القنابل العنقودية وإيجاد حلول لمشكلة المخلفات المتفجرة الباقية بعد الحروب، التي تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء حتى بعد انتهاء الصراعات، وتعوق المعونة الإنسانية وتؤدي إلى إبطاء إعادة التعمير في المناطق التي دمرتها الحروب. ونبحث أيضاً في إمكانية اقتراح فرض قيود على استخدام ذخائر اليورانيوم المستنفد.

وشهدنا في أيلول/سبتمبر الماضي، للمرة الثانية، الأثر العالمي لاتفاقية أوتاوا المعنية بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المتعلقة بالقضاء على هذه الأسلحة الوحشية والعشوائية. ولم تكدم تضي سنتان على دخولها حيز النفاذ، حتى حدث تخفيض كبير في عدد البلدان المنتجة للألغام، ووقف كاد أن يكون تاماً لتصدير تلك الأسلحة، وزيادة مطردة في تدمير مخزونات الألغام وزيادة في الموارد المالية المكرسة لبرامج إزالة الألغام ومساعدة الضحايا. كل ذلك أدى إلى انخفاض نسبي في عدد الضحايا وزيادة الاهتمام بإعادة تأهيلهم كي يتسنى إعادة إدماجهم بصورة تامة في الحياة المجتمعية.

وبالرغم من النتائج المشجعة حتى الآن، فإننا نشعر بالقلق لأن الموارد المحشودة لأنشطة مكافحة الألغام لا تزال أقل بكثير من القدر الكافي لتلبية الاحتياجات المحددة في البلدان المتضررة بتلك الأسلحة. وهناك حاجة ملحة إلى

لتزع السلاح واتخاذ القرارات اللازمة لتعزيز آليات المفاوضات المتعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح.

إن جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تصطدم ليس فقط بثقافة للعنف عميقة الجذور، بل أيضا بنوع من الرضا عن النفس يتزايد منذ انتهاء الحرب الباردة بصفة خاصة على الرغم من التهديدات الموجودة والتحديات الجديدة. وفي ظل هذه الخلفية، قرر المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح بتوافق الآراء أن يقترح إنشاء ولاية لدراسة البرامج التثقيفية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد قرر وفد المكسيك تبني هذه المبادرة، وسوف نقدم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع إلى هذه اللجنة.

إن الفرصة السانحة لتزع السلاح وعدم الانتشار التي نشأت مع انتهاء الحرب الباردة يبدو أنها آخذة في الانحسار. فقد تناقص مناخ الانفراج وتزايد الثقة والطمأنينة في ميدان الأمن فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية نتيجة للحرب في كوسوفو والجدال الدائر حول شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. كما أن المفاوضات حول تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية قد وصلت إلى حالة توقف تام. وتجدد نشاط محفل المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وبدأت النفقات العسكرية تتزايد على الصعيد العالمي بعد انقضاء عقد شهد حدوث انخفاضات كبيرة فيها.

وفي هذه الظروف تزداد أهمية النتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وانطلاقا من الروح البناءة التي سادت ذلك المؤتمر ينبغي لنا أن نعمل هنا في هذه الجمعية العامة على بناء توافق في الآراء حول تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار التي يمكن أن تنفذ بطريقة واقعية في الأجل القصير، مما يمكن من

واصل المؤتمر حموله، فسوف يُنحى جانبا، ويتحتم آتئذ أن تستمر بدون المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن رؤساء الدول والحكومات قررا في إعلان الألفية على إبقاء جميع الخيارات متاحة بغية القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.

ونعرب عن سرورنا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في دورة عام ٢٠٠٠ الموضوعية لهيئة نزع السلاح بشأن إنشاء فريق عامل لبحث بند بعنوان "سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي". ونحن ندرك أن هيئة نزع السلاح ليست الهيئة التي يمكن التفاوض فيها بشأن إبرام صكوك دولية ملزمة معنية بتزع السلاح النووي، ولكنها منتدبة يمكن أن تعالج فيه مختلف الجوانب المتصلة بهذه القضية بطريقة صريحة وبناءة. وتدل النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتبادل الأولي للآراء الذي تم في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح على قابلية تطبيق نهج متعدد الأطراف على نزع السلاح النووي.

وتؤكد المكسيك مجددا تأييدها للدعوة لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح، على الرغم من أنه لم يتحقق أي تقدم خلال المفاوضات الماضية بسبب الخلافات المستمرة في الرأي فيما يتعلق بأهدافها وجدول أعمالها. ويتعين علينا - نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - أن نسأل أنفسنا ما إذا كان الاستمرار في تأجيل هذه الدورة يحق المصالح الكبرى للمجتمع الدولي في مجال صون السلم والأمن الدوليين. إننا مقتنعون بالضرورة الحتمية للنظر في جدول الأعمال المتعدد الأطراف

إن حالة الأمن الدولي تتيح آفاقا هائلة كما تنطوي على تحديات ضخمة كامنّة في عصرنا. وتستهدف الجهود الكثيرة المبذولة حاليا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ترسيخ المعايير الدولية والإسهام في صون السلم والاستقرار الدوليين.

إن الاتحاد الأوروبي، إذ يتوق إلى إحراز تقدم صوب تحقيق هذه الأهداف، سيواصل بنشاط دعم الجهود الدولية في مجالات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على حد سواء.

ويشكل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها مشكلة أساسية. لذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي المجتمع الدولي لأن يلتزم بالعمل بلا كلل على مكافحة هذا الانتشار وأن يواصل جهوده صوب نزع السلاح.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية والأساس الوطيد للسعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. وانطلاقا من هذه الروح، نحن نؤيد ونشجع تنفيذ الأهداف المحددة في تلك المعاهدة، والقرارات التي اتخذها مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، والنتائج التي حققها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ حسبما وضعت في الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء خلال انعقاد هذا المؤتمر. وبلدان الاتحاد الأوروبي عاقدة العزم على المشاركة في تنفيذ كل هذه النتائج تنفيذا كاملا. وقد وصل عدد الدول الأطراف في هذه المعاهدة إلى ١٨٧ دولة الآن، ونحن ندعو الدول الأربع التي لم تفعل ذلك بعد أن تنضم إلى هذه المعاهدة.

إن أول التدابير التي دعا إليها القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية

صون وتعزيز الأهداف التي حددناها معا، وخصوصا بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

إن نزع السلاح والانفراج قضيتان متكاملتان تعزز إحداهما الأخرى. ومن شأن قيام الجمعية العامة بإعادة التأكيد على نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار أن يهيئ الظروف التي تفضي إلى تحقيق المزيد من التقدم في مجال الأمن ونزع السلاح. ومما سيكون له أهمية خاصة أن نؤكد على أن الوضع الراهن في مجال نزع السلاح النووي قد تغير، وأنه من الضروري الآن أن تمثل الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لأن المتكلم التالي، وهو ممثل فرنسا، يتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان الأخرى فسيتاح له الوقت الكافي لإلقاء بيانه الشامل.

السيد دي لا فورتيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سأحاول الاكتفاء بالوقت المحدد حتى لا أستغل لطفكم، سيدي الرئيس.

مما يشرفني حقا أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد بياني هذا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن الترويج البلد العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أتوجه إليكم بخالص التهئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لكم تأييده غير المشروط لكم في اضطلاعكم بمهمتكم الجسيمة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه يؤيد تماما الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتمكين من بدء نفاذ نظام التحقق المنشأ بموجب الاتفاقية، بصورة فعالة وفي أقرب وقت ممكن.

إن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها فعليا على الصعيدين المتعدد الأطراف والدولي وتحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - سيكون مرحلة أساسية أخرى في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وقد أوصى مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بذلك، منذ عام ١٩٩٥. وطلب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، بشدة، من مؤتمر نزع السلاح أن يعتمد برنامج عمل ينص على بدء المفاوضات فوراً بشأن معاهدة من هذا النوع وإتمام هذه المفاوضات في غضون فترة خمس سنوات. وسيكون هذا من أولويات الاتحاد الأوروبي. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم التوصل إلى توافق في الآراء، حتى الآن في مؤتمر نزع السلاح، لإلذان بالشروع في هذه المفاوضات، استناداً إلى الولاية الممنوحة في عام ١٩٩٥. وناشد الدول الأطراف اتخاذ كل ما يمكن من تدابير من أجل تحقيق هذا الهدف، في أقرب وقت ممكن.

ويود الاتحاد الأوروبي التذكير بالتزامه باتباع عملية توسيع مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وخاصة بإدراج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي لم تنضم بعد إلى عضوية المؤتمر، وكذلك البلدان الأربعة المنتسبة التي تقدمت بطلب لقبولها في المؤتمر.

وفي بداية العقد الماضي، أحرز تقدم كبير في مجال تخفيض الترسانات النووية، من خلال الجهود المنفردة

ونزع السلاح النووي“ تم اعتماده في عام ١٩٩٦ - وهو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد ذكّرت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بأهمية وإلحاح المضي في عملية التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وهذه المسألة تحظى بأولوية لدى الاتحاد الأوروبي. لقد وقّع ما لا يقل عن ١٥٥ دولة على هذا الصك الأساسي في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن ندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وخصوصاً الدول التي تظهر أسماؤها على القائمة التي تضم ٤٤ دولة يعتبر تصديقها ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ، لأن تسارع بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون أي إبطاء آخر. وفي هذا الصدد نرحب بالتصديق على المعاهدة من جانب الاتحاد الروسي وبنغلاديش وتركيا وشيلي والمكسيك من بين الدول التي صدقت على المعاهدة منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

إن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الدول التي تظهر أسماؤها في القائمة التي تضم ٤٤ دولة يعتبر تصديقها ضرورياً لبدء سريان المعاهدة، قد وقعت وصدقت على هذه المعاهدة. والاتحاد الأوروبي لم يأل جهداً في سبيل ضمان دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ بأسرع ما يمكن وجعلها عالمية النطاق.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً مشتركاً يرمي إلى التحرك صوب تحقيق هذا الهدف. وفي المؤتمر الذي عقد في فيينا في العام الماضي بموجب المادة الرابعة عشر من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكدت البلدان التي وقعت وصدقت على هذه المعاهدة من جديد تصميمها على العمل من أجل كفالة التصديق على المعاهدة من جميع الدول ودخولها حيز النفاذ بسرعة.

المتفجرة النووية الأخرى. ونلاحظ أن الهند لديها نظام لمراقبة تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيات المرتبطة بالأسلحة النووية، وندعو الهند إلى تعزيز هذا النظام. ونطلب من باكستان إثبات نفس النية الحسنة والقيام بدور إيجابي في هذا المجال.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بالقرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، لعام ١٩٩٥، وبالتنفيذ الكامل لهذا القرار. ونواصل دعم الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية تماما من أسلحة الدمار الشامل ومن نظم إيصالها، في الشرق الأوسط، في ظل ظروف يمكن التحقق منها تماما. ونطلب من الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن توقع وتصدق عليها. ويرى الاتحاد الأوروبي أن انضمام جميع الدول في المنطقة إلى اتفاقيات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية سيكون مساهمة أساسية وهامة في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالإضافة إلى ذلك، نطلب من جميع دول المنطقة أن تبرم اتفاقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات الشاملة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة على أساس ترتيبات توصلت إليها دول تلك المناطق، بحرية، تعتبر وسائل هامة لتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونظرا لأن هذا قد تم تأكيده في المبادئ والأهداف المعتمدة في عام ١٩٩٥، وورد ذكره في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، فإن إنشاء مناطق من هذا النوع والاعتراف بها دوليا يعزز السلام والأمن، على الصعيد الإقليمي وكذلك في جميع أنحاء العالم. ومنتظر باهتمام بدء نفاذ معاهدة بليندايا في أفريقيا. ونأمل أيضا أن تؤدي المناقشات الجارية بين الدول الأطراف في معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب

والثنائية. والاتفاقات المبرمة في هذا المجال يجب أن تكون قد نفذت بالكامل في الوقت الحالي ويجب أن تؤدي إلى إجراء مفاوضات في اتجاه تخفيضات جديدة، مقرونة بتدابير ترمي إلى ضمان مزيد من الشفافية والثقة، وكفالة عدم الرجوع فيها. ويرحب الاتحاد الأوروبي، في هذا الصدد، بتصديق روسيا على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START II) لعام ١٩٩٣. ونأمل أن يبدأ نفاذ هذه المعاهدة وبروتوكولها لعام ١٩٩٧ في المستقبل العاجل، حتى يتم التنفيذ في الإطار الزمني المحدد. وتأمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا، أن تبدأ مفاوضات المرحلة الثالثة المقبلة من معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START III) مع الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزها. وفي هذا الصدد، أحاط الاتحاد الأوروبي علما، مع الاهتمام الشديد بالقرار الذي اتخذته رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الإذن بنشر منظومة مضادة للقذائف لأغراض الدفاع الوطني.

ويظل مستوى التوتر الموجود في جنوب آسيا موضع قلق بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ونناشد بلدان المنطقة أن تبذل كل ما في وسعها لمنع سباق التسلح في تلك المنطقة. ونرجو من الهند وباكستان معا الانضمام إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام نزع السلاح النووي، وذلك باحترام التزاماتهما الانفرادية بعدم استئناف تجارهما النووية. ونكرر نداءنا للبلدين بأن ينفذ كل منهما، بالكامل، التدابير المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) وهي التي تحث على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. ونرحب باستعداد الهند وباكستان للمشاركة في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة

النموذجي، متى نُفِّذت، إلى تحسين نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز فعاليته بدرجة كبيرة وتسمح له بالكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة بشكل أفضل. ويرى الاتحاد الأوروبي أن التنفيذ السريع والكامل لهذا البروتوكول النموذجي سيكون خطوة حاسمة إلى الأمام في سبيل عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد أبرم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ثلاثة بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات الثلاثة ذات الصلة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشمل تلك البروتوكولات ١٣ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمملكة المتحدة وفرنسا. وسنبذل قصارى جهدنا لإتمام إجراءات التصديق في أسرع وقت ممكن.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لديها اتفاقات للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إبرام بروتوكولات إضافية لتلك الضمانات على أساس البروتوكول النموذجي وتنفيذها بأسرع ما يمكن، وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالضمانات العامة مع إعطاء هذه المسائل الأولوية الواجبة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة يؤذن بمرحلة حاسمة في عملية نزع السلاح. ومنذ نفاذ تلك الاتفاقية في عام ١٩٩٧، تحرك العالم في اتجاه القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل والقضاء على المخزونات الموجودة وعلى مصانع الأسلحة الكيميائية. وتسهم هذه العملية أيضا في الحد من التهديدات الحقيقية المستمرة للسلم والأمن الدوليين وللاستقرار العالمي والإقليمي. لكن ما يقلق الاتحاد الأوروبي أن عددا كبيرا من الموقعين على الاتفاقية لم يصدق عليها بعد وأن بعض البلدان لم تلزم نفسها بعد بترع السلاح وعدم الانتشار الكيميائي.

شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية، قريبا، إلى تحقيق نتائج، حتى تستطيع الأخيرة الانضمام إلى البروتوكول المرفق بتلك المعاهدة. ونرحب بالتقدم المحرز في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

إن احترام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مسألة يوليها الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة. وما زالت الحالة في العراق موضع قلق لأنه لم يجر استئناف الرصد في العراق، بصورة فعالة حتى الآن، بعد مرور أكثر من تسعة شهور على اعتماد مجلس الأمن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وناشد العراق أن يقدم كامل تعاونه للجنة الجديدة وكذلك للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعيد تأكيد اهتمامنا بأن نرى العراق وهو يطبق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، وأن يقوم في الوقت المناسب بإتاحة سبل الوصول اللازمة لهيئات الرصد - الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش - حتى يمكن تنفيذ ولايات تلك الهيئات.

ويظل تنفيذ الضمانات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موضع قلق بالغ بالنسبة للاتحاد الأوروبي. فبالرغم من جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يحدث أي تقدم في المسائل الهامة التي لم يبت فيها منذ عام ١٩٩٤، وندعو كوريا الشمالية إلى التعاون مع الوكالة والتنفيذ الكامل لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا إلى تقديم مساهمة مالية وتقنية للأنشطة التي تضطلع بها في شبه جزيرة كوريا، منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبروتوكول إضافي نموذجي للضمانات الموجودة. وسوف تؤدي التدابير الواردة في هذا البروتوكول

وتشارك الدول الأعضاء في الاتحاد مشاركة نشطة في مفاوضات الفريق المخصص. وقد أعادت التأكيد على التزامها الثابت بإعلان موقف مشترك في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن التقدم نحو إبرام البروتوكول. ويغطي هذا الموقف التدابير أو المبادئ التوجيهية التالية التي يرى من الواجب أن تشكل جوهر البروتوكول الملحق بالاتفاقية وهي: إعلانات ملزمة ومتابعة فعالة لتلك الإعلانات تتخذ شكل زيارات؛ وإجراءات توضيحية مناسبة لدعمها، تكملها عند الاقتضاء أنشطة ميدانية؛ وكفالة التحري السريع الفعال أثناء تنفيذ جميع الأنشطة الضرورية؛ وإنشاء منظمة مستقلة فعالة من حيث التكلفة لديها القدرة على تنفيذ البروتوكول على نحو فعال؛ وكفالة اتخاذ تدابير محددة في إطار المادة ٧ من البروتوكول لتعزيز التعاون والتبادل الدوليين في ميدان التكنولوجيا الأحيائية. وترى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن هذه التدابير، التي تضمن إيجاد توازن بين متطلبات التحقق واحترام المصالح الاقتصادية والتجارية للدول الأطراف، ستوفر ضمانات أمنية هامة نفتقر إليها اليوم.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يؤدي إنشاء نظام للتحقق والرقابة لاتفاقية عام ١٩٧٢، الأمر الذي قد يمكن تحقيقه باعتماد البروتوكول في العام المقبل، إلى استكمال سريع للتقدم الذي أحرز بالفعل على مدى السنوات العشر الماضية في مجال نزع السلاح النووي والكيميائي والتقليدي.

وفيما يتعلق بمكافحة الانتشار، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية آليات الرقابة على التصدير. ومن الضروري للغاية أن تضطلع جميع الدول المصدرة بمسؤولياتها وتتخذ تدابير لضمان خضوع تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا الحساسة لآلية رقابة ورصد غير محددة بموعد معين ومن شأن النظام الفعال للرقابة على التصدير أن يوفر ضمانات لاستعمال السلع والتكنولوجيات والمواد في

ومن الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا المشتركة حتى نجعل هذا الصك صكاً عالمياً. ويدعو الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية إلى أن تصدق عليها وتنضم إليها بأسرع ما يمكن.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرز مؤخرًا فيما يتعلق بتقديم الدول الأعضاء لإعلاناتها. وإننا نشدد على أهمية توخي الدقة والشمول في هذه الإعلانات بما يتناسب مع التطبيق المتوازن لنظام التفتيش. ونحن ندعو الدول إلى التعاون في تنفيذ جميع تدابير التحقق المنصوص عليها. بموجب الاتفاقية. ومن المؤكد أنه ليس من اليسير تنفيذ اتفاقية مركبة مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن المهم أن تحترم التشريعات المحلية لجميع الدول الأطراف متطلبات الاتفاقية في هذا الخصوص احتراماً تاماً. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على استعداد، بقدر طاقتها، لتقديم خبرتها لأي دولة طرف في الاتفاقية تطلب تلك الخبرة. وستكمل هذه المساعدة المعونة الثنائية التي توفرها دول أعضاء عديدة في الاتحاد في هذا المجال.

ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة. ويتوقف تحقيق هذا الهدف على نتائج المفاوضات التي تجري في إطار، الفريق العامل المخصص التابع للدول الأطراف في الاتفاقية المعني بإعداد بروتوكول ملزم قانوناً بشأن إنشاء نظام للتحقق والرصد. ويواصل الاتحاد الأوروبي جهوده للنهوض بالتوصل إلى نتائج ناجحة لهذه المفاوضات حتى يمكن اعتماد البروتوكول بأسرع ما يمكن في مؤتمر مخصص للأطراف في الاتفاقية، يتعين عقده قبل المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية. ونحن ندعو الدول الأطراف إلى الانضمام إلى هذه الجهود.

العمل المدقق في المرحلة التحضيرية للمؤتمر أن يتيح اعتماد نهج شامل ومتكامل إزاء الأمن والتنمية.

وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي بوضوح إيجاد منظور عريض و عام للمؤتمر الدولي الذي سيعقد بموجب قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ خامسا، يستند إلى نهج ذي شعبتين هما الاتقاء والخفض. وينبغي أن يتيح المؤتمر فرصة للنظر في الوسائل الفعالة لمكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوزيعهما المؤدي إلى زعزعة الاستقرار والقضاء عليها نهائيا من ناحية، والمساهمة في الحد من المخزونات الموجودة لكي تصل إلى مستويات تتناسب مع الاحتياجات الأمنية المشروعة للدولة من ناحية أخرى.

وسيعيد الاتحاد الأوروبي لعقد المؤتمر بهدف تحقيق نتائج هامة وملموسة، بما في ذلك وضع برنامج عمل يغطي جميع المجالات التي تنطوي على إمكانية التعاون الدولي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن أن يكون أحد أجزاء هذا البرنامج هو إعداد مبادئ توجيهية أو صك ملزم قانونا. وقد قدم الاتحاد الأوروبي في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، ورقة عمل تحوي عناصر أو فصولا لدراستها أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠١. ويرى الاتحاد الأوروبي أن العمل الموضوعي في إطار مختلف الفصول ينبغي أن يغطي الاتقاء والخفض، بما في ذلك اتخاذ تدابير في إطار الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وبالمثل، ينبغي أن يتيح كل فصل النظر في الجوانب المتصلة بالعرض والطلب. وينبغي أن تعالج هذه المشكلة أيضا من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية، ومن جوانبها المتصلة بالتنمية.

يقدر الاتحاد الأوروبي الجهود التي قام بها رئيس اللجنة التحضيرية لإجراء مشاورات شاملة معمقة بشأن الدورة الثانية للجنة التحضيرية ومؤتمر ٢٠٠١ نفسه. هذه الجهود تأخذ بعين الاعتبار الصكوك التي ووفق عليها بالفعل

الأغراض السلمية ومن ثم ييسر تحقيق التعاون في المجالات المتأثرة بالتقدم التكنولوجي.

وما برح الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأن الشفافية في نظم الرقابة على التصدير، التي تستند إلى قرارات تتخذ في إطار السيادة الوطنية، يمكن تعزيزها من خلال الحوار والتعاون. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها مجموعة الموردين النوويين ومجموعة استراليا من أجل تحقيق الشفافية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء آلية مائدة مستديرة مع الدول غير الأعضاء بموجب نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف. وينبغي أن توفر هذه الآلية إقامة حوار أوسع نطاقا مع تلك الدول وتعزز الشفافية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على قلقه بشأن الانتشار الباليستي في إطار الحملة على انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي اعتقادنا أنه يتعين التقدم نحو تحديد ورسم طرق تستهدف تعزيز الأدوات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بهذا النمط من الانتشار.

ويشكل تكديس وتوزيع الأسلحة الصغيرة على نحو يزعزع الاستقرار مصدر قلق شديد آخر للاتحاد الأوروبي ويرتبط الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة ارتباطا وثيقا بتكديس هذه الأسلحة ونقلها على نحو مفرط يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وينبغي أن يعالج مؤتمر عام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه انتهاكات القانون الساري حاليا فيما يتعلق بالرقابة على الأسلحة والرقابة على استيرادها وتصديرها إلى جانب العناصر الأساسية التي تدفع إلى الإفراط في تكديس ونقل هذه الأسلحة على نحو يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، بما في ذلك العناصر التي تغطيها التقارير المقدمة من فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين. ومن شأن

باسم عملية راشيل، تحديد مواقع وجود الأسلحة في موزامبيق وجمع هذه الأسلحة وتدميرها.

وبالنسبة لنقل الأسلحة، من الضروري أن نتبع سياسات مسؤولة إذا أردنا أن نحسم مشكلة الأسلحة الخفيفة. إن مدونة السلوك الخاصة بتصدير الأسلحة، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تضع معايير رفيعة لإدارة عمليات نقل الأسلحة التقليدية من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي دعيت إلى التحلي بضبط النفس.

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أصدر الاتحاد الأوروبي تقريره السنوي الأول بشأن تنفيذ مدونة السلوك وكانت تجارب الدول الأعضاء إيجابية. وأقامت المدونة فيما بين الحكومات شفافية جديدة في مجال نقل الأسلحة، ومكّنت هذه الحكومات من العمل بشكل أكثر اتساقاً في فحص طلبات السماح بتصدير الأسلحة على المستوى الوطني. وأتاحت مدونة السلوك للدول الأعضاء أيضاً إطاراً لمناقشة شواغلها المشتركة عندما تكون المسائل المتصلة بالاستقرار الإقليمي وحقوق الإنسان، في كفة الميزان. وقد انضمت بلدان أخرى من خارج الاتحاد إلى هذه المدونة. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، والبلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكندا صادقت على مبادئ المدونة. ويدعو الاتحاد الأوروبي البلدان الأخرى إلى أن تحذو نفس الحذو. ويواصل الاتحاد الأوروبي جهوده لزيادة فاعلية هذا التدبير الهام. وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ اعتمد الاتحاد الأوروبي القائمة الأوروبية المشتركة بشأن الأجهزة العسكرية.

بتوافق الآراء في الأمم المتحدة وخاصة تقرير الخبراء الحكوميين بشأن أهداف المؤتمر. ونظراً للإطار الزمني قدمت اللجنة أيضاً ورقة عمل تبلور العناصر أو الفصول التي ركز عليها في الاجتماع الرئيسي الأول للجنة التحضيرية. والوثيقة التي قدمها الرئيس في المشاورات غير الرسمية التي عقدت في نيويورك في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠ تُجمع النهج الإقليمية إزاء العملية والدينامية التي تنشأ عن برنامج العمل فيما بين الدورات. وسيساعد النص أيضاً في إعداد العمل حول القضايا الموضوعية مثل برنامج العمل والمبادئ التي ينبغي أن يعتمدها المؤتمر. وأحد المساهمات الهامة للاتحاد الأوروبي في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ هو دعمه لترشيح السير مايكل ويستون لرئاسة هذا المؤتمر.

ووفقاً لأسلوب التفكير الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي ينبغي للدورة الحالية للجنة الأولى أن تستفيد بالكامل من الزخم الذي تولد، وأن تركز على الجوانب الإجرائية للمؤتمر حتى يمكن إقرار المسائل التنظيمية بطريقة مرضية. وبعد أن تحسم المسائل الإجرائية يمكن للجنة التحضيرية في دورتها الثانية أن تركز جهودها للقضايا الموضوعية. ولذلك فإننا نطلب من جميع الدول أن تشارك في هذه الجهود.

وفي إطار الاستراتيجية العامة لتناول مشكلة الأسلحة الخفيفة اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ قراراً بتخصيص ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لتعزيز عمليات مراقبة الأسلحة وجمعها وتدميرها في كمبوديا. وقرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أن يشارك الاتحاد في مكافحة تخزين وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في موزامبيق. وخصّصت مساعدة مالية قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ يورو للعمليات التي تتخطى الحدود التي تشارك في القيام بها قوات الشرطة في جنوب أفريقيا وموزامبيق. وتتضمن هذه العملية المعروفة

قيمة السجل تعتمد على مدى المشاركة فيه ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى أن تعمل على تقديم الإعلانات التي تسجل صادراتها وواردها في الموعد المحدد حتى يمكن تعزيز الشفافية والنهوض بقيمة السجل. وأن توفر المعلومات بشأن مواردها العسكرية والمشتريات المتعلقة بالإنتاج الوطني. وإن تقديم هذه المعلومات سيجعل سجل الأمم المتحدة أكثر شمولاً وأعم فائدة. وفي حالة عدم وجود عمليات نقل للأسلحة، فإن الإعلانات التي تبين ذلك والإعلانات مثل "لا يوجد" ستساعد في ضمان الشفافية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعمل فريق الخبراء الحكوميين الذي اجتمع هذا العام ليوصي بالأساليب التي تكفل تحسين أداء السجل؛ ومع ذلك يأسف الاتحاد لأن الخبراء لم يتمكنوا من الاتفاق على معظم التدابير التي نوقشت. وفي هذا السياق يكرر الاتحاد الأوروبي تأييده لتعزيز السجل وتمديد نطاقه بقدر الإمكان حتى يصبح عالمياً. وفي هذا الصدد يرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً باتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية.

إن عملية أوتاوا التي تمت في العام الماضي كانت عملية ناجحة. واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام دخلت حيز التنفيذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوقيع عدد كبير من الدول على الاتفاقية وانضمامها إليها، مما سمح بدخولها حيز التنفيذ بسرعة. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح التقدم المستمر منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. فمنذ بداية هذا العام انضم ١٧ بلداً إلى قائمة الدول الأطراف وأصبح مجموع عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ١٠٧ دول.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية التطبيق الكامل والعاجل لاتفاقية أوتاوا وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتعهدات بتوفير المعلومات، والحدود الزمنية الحازمة لتدمير الألغام

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧ اعتمد الاتحاد الأوروبي برنامجاً لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ولمكافحة هذا الاتجار. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي التقرير السنوي الثاني بشأن الإجراءات المتخذة في إطار هذا البرنامج. وأشار التقرير إلى أنه من الضروري على نحو متزايد تناول المشاكل المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، وخاصة في المناطق التي يسودها عدم الاستقرار والتي كانت فيها للتو أزمة. وتقدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إسهامها في حل هذه المشاكل بتنفيذ مشاريع وطنية وبتخاذ إجراءات وتنفيذ استراتيجيات تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وبالاتحاد المشترك النشط في عمل المنظمات الدولية. وهذا العمل الأخير يتضمن مشروعات مثل العمل الذي قامت به الأمم المتحدة في جنوب شرق أوروبا ومشروع بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة النارية والمشاريع الإقليمية وخاصة في أفريقيا.

إن إسهام الاتحاد الأوروبي في مكافحة تخزين وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المزرعة للاستقرار تحكمه معايير الإجراءات المشترك التي اعتمدت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وأهداف هذا الإجراء هي مكافحة تخزين وانتشار الأسلحة الصغيرة على نحو مزعزع للاستقرار والمساعدة على تخفيض المخزونات الموجودة إلى المستويات التي تفي باحتياجات الأمن المشروعة والمساعدة في حل المشاكل التي تنتج عن تخزين هذه الأسلحة. وهذا يعني السعي إلى توفير توافق آراء دولي بشأن مبادئ معينة والمشاركة في أعمال محددة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فهذا السجل ليس فقط تدبير لبناء الثقة على النطاق الدولي، بغية تعزيز الاستقرار والأمن، ولكنه أيضاً يشجع الجهود الإقليمية لتعزيز الشفافية. ومع ذلك فإن

الأعضاء مبلغا يتجاوز ١٠٣ ملايين يورو للأنشطة المتصلة بالألغام الأرضية. وبلغت المساهمات المقدمة للوسائل المجتمعية لإزالة الألغام ومد يد المعونة للضحايا ما يقرب من ٢٩,٩ مليون يورو. واعتمدت اللجنة الأوروبية مؤخرا رسالة موجهة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي تصف فيها التدابير التي ستزيد من تعزيز الدور الحفاز الذي يضطلع به الاتحاد حاليا في مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويتمثل هدف الاتحاد الأوروبي، على أقل تقدير، في الإبقاء على مستوى مساهماته بالنسبة للإجراءات التي تُتخذ في المستقبل، وهو ما يعني تخصيص ميزانية قدرها ١٨٥ مليون يورو لمكافحة الألغام المضادة للأفراد فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.

وسيركز الاتحاد الأوروبي ما يقدمه من مساعدة مالية وتقنية، مع أخذ الشواغل الإنسانية بعين الاعتبار الواجب، على الدول الأطراف والدول الموقعة التي تمثل عمليا بشكل كامل للمبادئ والأهداف الواردة في اتفاقية أوتاوا.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لنشر الموارد المتاحة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد وترشيد استخدام هذه الموارد يلزم تحقيق تنسيق أفضل بين الإجراءات المضطلع بها على الصعيد الدولي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الدور الذي قامت به الأمم المتحدة كمنسق مركزي في دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن المسؤولية عن مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد تقع في نهاية المطاف على عاتق السلطات الوطنية في البلد المعني. ويرى الاتحاد لذلك أن من المهم بشكل خاص مساعدة البلدان على إنشاء هياكل ووسائل تنفيذية محلية تتسم بالكفاءة لإزالة الألغام. وفي هذا الصدد اتخذ الاتحاد الأوروبي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ قرارا بشأن إجراءات محددة في مجال تقديم المساعدة على إزالة الألغام في كرواتيا

المضادة للأفراد في مناطق الألغام وكذلك تدمير مخزوناتنا، ومساعدة الضحايا.

وبالإضافة إلى ذلك يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول للعمل معا لتحقيق القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق نود أن نؤكد أهمية الفرصة التي أتاحتها الاتفاقية منذ دخولها حيز التنفيذ للدول الموقعة، لتنفيذ أحكامها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بالكامل نتائج الاجتماع الثاني للدول الأطراف الذي عقد في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة إصلاح برنامج العمل فيما بين الدورات الذي تم اعتماده. وسيواصل الاتحاد الأوروبي جهوده في مطالبة البلدان التي تنتج الألغام المضادة للأفراد بالامتناع الصارم عن تصدير هذا النوع من الأسلحة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره القلق الخطير من جراء المعاناة التي ما برحت الألغام المضادة للأفراد تُلحقها بالسكان المدنيين، وهو مصمم على المشاركة في الجهود التي تُبذل على الصعيد الدولي للقضاء على هذه الأسلحة ووضع حد للمشكلة الإنسانية التي تسببها. ويستند الاتحاد الأوروبي في التزامه إلى العمل المشترك الذي اعتمد قبل انعقاد مؤتمر أوتاوا في عام ١٩٩٧ بقليل، وهو يحدد الإطار اللازم للإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها من جانب الاتحاد الأوروبي والمساهمات المالية التي يتعين عليه تقديمها من أجل أنشطة تطهير الألغام، إضافة إلى البرامج المجتمعية للمعونة الإنمائية والتأهيل.

والاتحاد الأوروبي هو الجهة المانحة الأولى على الصعيد العالمي من حيث تطهير الألغام، وتقديم المعونة لضحاياها، وغير ذلك من الأنشطة المتعلقة بالألغام الأرضية. وفي عام ١٩٩٩، خصصت اللجنة الأوروبية والدول

وقد رسم الاتحاد الأوروبي هدفا شاملا، يتمثل في أن تكون الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٣ في وضع يتيح لها النشر السريع لقوات قادرة على الاضطلاع بجميع المهام التي يُطلق عليها مهام بطرسبرغ، وتقديم الدعم والإنفاق على هذه القوات التي يصل قوامها إلى ٥٠.٠٠٠ أو ٦٠.٠٠٠ جندي. وسيعقد مؤتمر بشأن نشر هذه القوات، برئاسة فرنسا، يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في بروكسل لإقرار قائمة القوات التابعة للشركاء الـ ١٥ في الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تسمح للاتحاد ببلوغ هذا الهدف الشامل.

وسوف يسعى الاتحاد الأوروبي أيضا لتعزيز فعاليته في الجوانب المدنية لإدارة الأزمات. ومن ثم فقد أنشئت في الربيع الماضي لجنة لإدارة الأزمات المدنية. كما وُجّهت أولوية رفيعة لزيادة القدرة المتوفرة لشرطتنا المدنية. وقد حددت الدول الأعضاء هدفا يتمثل في توفير عدد لا يتجاوز ٥.٠٠٠ من جنود الشرطة للبعثات الدولية لتغطية عمليات منع الصراعات وإدارة الأزمات. وتتعهد الدول الأعضاء ضمن هذا الهدف الشامل بأن تكون في وضع يسمح لها بنشر ١.٠٠٠ من أفراد الشرطة في خلال فترة مدتها ٣٠ يوما، وذلك لتلبية الحاجة إلى وجود قدرة للنشر السريع. ويتمثل هدفنا في إكساب الاتحاد القدرة على القيام برد فعل فوري للأزمات الدولية باستعمال النطاق الكامل للأدوات المتاحة له، سواء كانت مدنية أم عسكرية. ويجب النظر إلى هذه القدرة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من سياستنا الخارجية وسياستنا الأمنية المشتركة.

ويُظهر التفاعل والتكامل بين الفرعين العسكري والمدني النهج العالمي الذي يأخذ به الاتحاد الأوروبي حين يتعلق الأمر بإدارة الأزمات. وهما يظهران أيضا استعدادنا للمساهمة في السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تؤدي دورا محوريا في هيكل الأمن الأوروبي، كمنظمة الأمن

وهو يدعو الاتحاد الأوروبي الغربي لوضعه موضع التنفيذ. وتتوخى هذه المهمة بوضوح تقديم الدعم، من حيث المشورة والإمكانيات التقنية والتدريب، للجهود المبذولة لمكافحة الألغام في كرواتيا. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ قرر مجلس الاتحاد الأوروبي تمديد أجل ولاية هذه البعثة سنة واحدة. وفي الاستراتيجية المشتركة إزاء أوكرانيا، المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أخذ الاتحاد الأوروبي على نفسه التزاما بأن يقوم في عام ٢٠٠٠ بدراسة الوسائل اللازمة لمساعدة هذا البلد على التقيد بالتزاماته المفروضة بموجب اتفاقية أوتاوا.

ويترقب الاتحاد الأوروبي باهتمام المؤتمر السنوي الثاني للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ومن المهم أن تبلغ الدول الأطراف المؤتمر مقدما بالتقارير الوطنية التي تُطلب منها إعدادها، ونشجع الدول الموقعة على أن تفعل ذلك من تلقاء نفسها. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول على أن تنضم إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وبخاصة البروتوكول الثاني المعدل، المتعلق بالألغام الأرضية، والبروتوكول الرابع، المعني بأسلحة الليزر المفقدة للبصر.

وعلينا بوصفنا أوروبيين أن نكون في الصدارة من حيث الاضطلاع بالمسؤولية عن الأحداث التي تجري في قارتنا. ويجب أن تقوم أوروبا أيضا برسم سياسة للأمن والدفاع الأوروبي لها القدرة على تعزيز أعمالها الخارجية مع المراعاة الكاملة للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أكد رؤساء الدول والحكومات في هلسنكي في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي تصميم الاتحاد الأوروبي على استحداث قدرة لصنع القرار، بقيادة الاتحاد الأوروبي، تتمتع بالاستقلال التام من حيث إدارة الأزمات المدنية والعسكرية.

أعمالها مع غيرها من الجهات الفاعلة الدولية. ويقدم منهاج الأمن التعاوني، الذي يشكل عنصرا جوهريا من عناصر الميثاق، في هذا الصدد احتمالات شيقة للتعاون ولتوثيق التعاون دون أن يوجد تسلسل للمراتب بين مختلف المنظمات والمؤسسات الدولية.

وأعرب الاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمة اسطنبول، عن ترحيبه بتعديل المعاهدة المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا وباستعراض وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. ولا تزال هاتان الوثيقتان، كما كانتا في الماضي، تشكلا حجرى الزاوية للأمن الأوروبي من الوجهة التقليدية. وتساعد هذه القرارات على تعزيز الأمن الأوروبي. وبمثل تعديل المعاهدة المعنية بالقوات المسلحة التقليدية الأوج الذي انتهت إليه جهود التفاوض المضطلع بها منذ عام ١٩٩٦ ويعكس في التدابير الجديدة المتخذة لتحديد الأسلحة الثقيلة الظروف الحقيقية لأمن أوروبا في أعقاب الحرب الباردة.

وهنا فإن التدابير الجديدة لتعزيز الشفافية العسكرية ودرء الأزمات تعكس تصميم الدول الموقعة. أما استعراض وثيقة فيينا فهو جزء من عملية مستمرة بدأت في عام ١٩٩٠؛ وتهدف تلك العملية أيضا إلى تعزيز الشفافية العسكرية، ونحن نرحب بها.

ويطالب الاتحاد الأوروبي الدول بألا تدخر جهدا في سبيل تحقيق ذينك الهدفين الأساسيين: نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا بد أن يتواصل العمل المتعدد الأطراف تحقيقا لهذه الغاية ويجب السير فيه إلى أقصى ما يمكن. ويرجو الاتحاد الأوروبي أن تسهم اللجنة الأولى في دورتها الحالية في تحقيق ذلك الغرض مع الالتزام برسالة منظمة وهي: توطيد السلم والأمن عن طريق التعاون الدولي.

السيد سالاندر (السويد) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم وفود مبادرة جدول الأعمال الجديد:

والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي المنظمة الأوروبية الوحيدة التي تغطي فيها الدول المشاركة في المجال الأمني منطقة جغرافية تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، فضلا عن التعاون في مجالي الاقتصاد والبيئة بهدف اتقاء الأزمات، لهما من الأهمية في صون السلام وتوفير الاستقرار قدر ما للمسائل السياسية والعسكرية. وتستمد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قوتها من أنها تمثل منصة مشتركة لـ ٥٤ دولة. فبوسعها اكتشاف الصراعات في مراحلها الأولى والحيلولة دون تطورها، وهي تسعى في كل يوم للدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وعن الديمقراطية، واستقلال وسائل الإعلام وتنظيم انتخابات حرة ومنظمة. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على نجاح الأعمال التي تضطلع بها أو من المقرر أن تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تحديد الأسلحة بهدف التخفيف من حدة حالات التوتر المحلية أو التشجيع على تنفيذ الاتفاقات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد ميثاق الأمن الأوروبي في مؤتمر قمة اسطنبول، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويقصد بميثاق الأمن الأوروبي إقامة أوروبا جديدة تتسم بالديمقراطية، وتنعم بالسلام والوحدة، وتخلو من أي انفصالات، وذلك بالاستناد إلى نهج تعاوني للأمن والمساواة والتضامن فيما بين الدول على الصعيدين الثنائي والجماعي، بغض النظر عن انتمائها لياكل أو ترتيبات أمنية، ومع المراعاة الكاملة لمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهو يؤكد من جديد النظام الأساسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووضع تلك الهيئة بوصفها محفلا شاملا لتعزيز الأمن على أساس من التعاون، ويساعد على تعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بمهمتها وتنسيق

وبينما أعاد المؤتمر التأكيد على أن الهدف النهائي للدول من عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والكامل، جاء الالتزام الذي قطع في عام ٢٠٠٠ سعياً إلى نزع الأسلحة النووية بالذات.

وهكذا اتفقت أخيراً الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على السير قدماً نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وما ظل لآن ضمناً أصبح على هذا النحو صريحاً، وبهذا العمل تعززت المعاهدة الآن ودبت فيها الحياة بوصفها الأساس المتين لترع الأسلحة النووية ولعدم الانتشار. وبهذا الالتزام وبالاتفاق على التدابير اللازمة لبلوغ هدفنا المشترك أصبحت الدول الأطراف في وضع يتيح لها السير قدماً نحو بلوغ هدفنا المشترك في عالم خال من الأسلحة النووية.

ولقد كنا نفضل أن نرى مزيداً من التفاصيل، وفي بعض الحالات مزيداً من تحديد الولايات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة. غير أننا نعتبر أن التدابير المتفق عليها تشكل كلها عناصر ضرورية يجب تنفيذها بالتوازي من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية ومن قبل الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية عاملة سوياً. وبهذه الخارطة الواضحة للطرق يجب على الدول المعنية في كل حالة أن تثبت أقدامها في مهمة الإعداد المتواصل لكل تدبير في إطار بارامترات الولايات المحددة، وفي دفع التفاوض وتنفيذ كل صك أو ترتيب، سواء أكان على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف.

وطبعي أن كثيراً من التدابير الواردة في نتيجة عمل المؤتمر الاستعراضي مكررة بالفعل. وتشمل تلك النتيجة العملية الثنائية الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وتتصدى أيضاً للشبكات دون الاستراتيجية. وهي تتضمن بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام

أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي، السويد. واسمحو لي، يا سيدي، في البداية أن أهنئكم على تعيينكم رئيساً لدورة هذا العام للجنة الأولى.

وقد اعتمدت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في أيار/مايو من هذا العام، وثيقة ختامية بتوافق الآراء. ولم يحدث من قبل أن توصلت الأطراف إلى اتفاق بشأن مجموعة تدابير كبيرة كهذه مصممة لتحقيق مقاصد المعاهدة وتنفيذ أحكامها. ولم تكن تلك النتيجة تخطر على البال في ظل النهج والمتطورات المتباعدة في السنوات السابقة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتلقى نظام عدم الانتشار لطمة جبارة من جراء التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في عام ١٩٩٨. وبدا أن ثمة شكوكاً كبيرة حول ما إذا كانت المبادئ والأهداف المتفق عليها في عام ١٩٩٥ هدايا زائفة قدمت في مقابل التمديد المطلق للمعاهدة، وثار شكوك متزايدة حول ما إذا كانت كل الدول الأطراف تتمسك بالقدر اللازم من الالتزام بإحراز تقدم حدي في نزع السلاح النووي.

ومع ذلك ففي اللحظة التي بدا فيها أن مستقبل المعاهدة ونظامها لعدم الانتشار معرض للخطر أبدت الدول الأطراف نوعاً فريداً من الهدف المشترك. فسارعت إلى تأكيد أهداف ومقاصد المعاهدة وصممت بلا لبس على تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. وما تيسرت النتيجة الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ إلا لأن الدول الأطراف وافقت نهائياً على الانخراط في نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً يمكن الوصول إليه دون مزيد من التسوية أو المراوغة. وقطعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، من جانبها، التزاماً سياسياً بعيد المدى. وتعهدت اليوم، تعهداً لا رجعة فيه بأن تنجز الإزالة التامة لترساناتها النووية.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها بالفعل بعض الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ذات الترسانات النووية الأقل. ولسوف يسهم استمرار الانضباط من جانب تلك الدول وزيادة الخطوات الانفرادية من جانب كل الدول الحائزة للأسلحة النووية في التكبير ببلوغ هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن ناحية تعدد الأطراف فقد ظلت التدابير المتفق عليها منذ زمن يرجع إلى عام ١٩٩٥ معلقة لأمد طويل. ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المبرمة في عام ١٩٩٦ لم يبدأ نفاذها. أما المفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية فلا تزال مجمدة كما أن آفاق الضمانات الأمنية الملزمة قانونا للدول الأطراف من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية أصبحت مرهنة بالنظريات الجديدة. والاتفاق في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار على اتخاذ تدابير مؤقتة في المهلة السابقة لإزالة الأسلحة النووية يقتضي إجراء من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وحلفائها. ولسوف يتابع المجتمع الدولي عن كثب وفاء الدول المعنية بهذه المسؤوليات.

وفيما نجتمع هنا قبل أقل من أربعة أشهر بعد مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من الواضح أن الوقت ما زال مبكرا جدا للتوقع نتائج من الالتزامات والتعهدات التي تم الاتفاق عليها مؤخرا جدا. ولكن ينبغي ألا تكون لدينا أية أوامم بأن نجاح المؤتمر الاستعراضي قد أدى إلى الإسراع بخطى المفاوضات المتعددة الأطراف. ومؤتمر نزع السلاح ما زال يعاني من الجمود القائم منذ ثلاثة أعوام. ولذلك، لم يجر مرة أخرى هذا العام مفاوضات بشأن المواد الانشطارية وليس هناك أيضا ما يبشر بإجراء مفاوضات في العام القادم. ونفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب ما زال بعيد المنال تماما مثلما كان من قبل.

معاهدة بشأن المواد الانشطارية؛ وفي الوقت نفسه تتوخى ضرورة البدء بالتحضير لضمان إقامة عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق إنشاء آليات للتحقق. وهي تفتح فصلا جديدا بتصديدها للقضايا المتعلقة بدور الأسلحة النووية في الفترة المؤقتة إلى أن تزال نهائيا، بما في ذلك مسائل الوضع التشغيلي، وهي تكرر مبدأ عدم انتكاس تدابير نزع السلاح. وهي تفتح الباب نحو مزيد من الشفافية.

أما الجديد وغير المسبوق فهو الإقرار بأن جميع القضايا المتعلقة بعملية نزع الأسلحة النووية، بما فيها مسائل تقليص دور الأسلحة النووية وتخفيض الحالة التشغيلية، معترف بأنها شاغل جميع الدول الأطراف ويجري التصدي لها لأول مرة بصورة مشتركة من جميع الدول الأطراف حتى وإن كان تنفيذ خطوات إنفاذ التعهدات في هذا الصدد يقع أساسا على عاتق الدول المعنية بصورة مباشرة.

وثمة سلسلة من الصكوك التي يجب أن تيرم ويبدأ إنفاذها بشكل عاجل إذا كنا نريد إنجاز نزع الأسلحة النووية. ويجب أن تسهم جميع الدول في هذه العملية التي ألزمتنا بها أنفسنا. ويجب أن تتصدى الدول الأطراف للعجز في عملية التخفيض الثنائي للأسلحة، على سبيل الأولوية. فلم يبدأ للآن نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢). ونحن نرحب بالخطوة الهامة التي اتخذها الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة ستارت (٢). فقد أصبح من الواجب الآن أن يبدأ سريان تلك المعاهدة وبروتوكولاتها لعام ١٩٩٧. ويجب أن يتصدر البدء في المفاوضات بشأن معاهدة ستارت (٣) طريق تأكيد الالتزامات القاطعة التي أبرمت في وقت سابق من هذا العام، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقرار الدولي الذي هو جزء أساسي من المعاهدة يعززه تكامل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

سيضمن وعدا بفحص مستمر للتقدم المحرز ولأية فرص تهاجر.

وحكوماتنا السبع قد عقدت العزم على أن تستمر في العمل مع كل البلدان الأخرى لمواصلة مراقبتها اليقظة لتحقيق تنفيذ كل عنصر من العناصر المتفق عليها وتطوير نهج جديدة ومهام جديدة أينما ترى أنها بناءة ولازمة من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية):
نتقدم إليكم، سيدي، بالتهانئ على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. وتعلمون أن في إمكانكم أن تعتمدوا على دعم نيوزيلندا الكامل سعياً للتوصل إلى دورة فعالة وناجحة.

وبالنسبة لمن عقد العزم منا على العمل لتحقيق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح، كانت هذه السنة سنة أخرى من النتائج المختلطة والأخبار السارة والسيئة. ومن المؤسف أن قائمة الأعمال غير المستكملة في مجال نزع السلاح ما زالت كبيرة بشكل مثير للإحباط.

وما زال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية حيز النفاذ بعيد المنال. والمفاوضات بشأن إبرام بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية تشق طريقها إلى الأمام ولكن يبدو أنها تسير ببطء. كما أن التقييد بالبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية يسير ببطء بالغ. ولم تحقق بعد تقدماً في التفاوض على إنتاج المواد الانشطارية. كما أننا لم ننشئ بعد في جنيف جهازاً فرعياً لنزع السلاح النووي. ويبدو أن التقدم في عملية "ستارت" قد توقف. كما أن التصديق على المناطق الخالية من الأسلحة النووية لم يستكمل بعد. واتفاقية الأسلحة الكيميائية ليست سارية في كل المناطق. ولم تتجلب بعد أية زيادة وافية في الشفافية من حيث القدرات النووية. ونحن ما زلنا بعيدين عن تحقيق عملية اتفاقية أوتاوا المعنية بحظر الألغام. ولم يتحقق

فمقياً تبدأ معالجة نزع السلاح النووي على مستوى متعدد الأطراف؟ لا يمكن أن نسمح باستمرار هذا الجمود.

ما هو إذن اليوم وضع نزع السلاح العالمي ونظام عدم الانتشار؟ إن المريض لم يشف بعد ولكن المرض قد شخض وتم وصف العلاج. وما بقي هو أن نتأكد من أن المريض يأخذ الدواء وأن رد فعل المريض هو كما نتوقعه. ومعاهدة عدم الانتشار ما زالت تفتقر إلى الطابع العالمي. فقد ركز الوزراء السبعة في اجتماع ائتلاف جدول الأعمال الجديد المعقود هنا في نيويورك في الشهر الماضي، على هذه القضية ودعوا إلى أن يقوم المجتمع الدولي بمضاعفة الجهود لتحقيق انضمام كل الدول إلى المعاهدة. وكرروا نداءاتهم السابقة إلى الدول الثلاث غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي تدير مرافق نووية غير خاضعة للضمانات لتنضم إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية ولتخضع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشدد وزراءنا على أهمية تقييد الأطراف بأحكام المعاهدة بشكل كامل.

وما اعتمد في مؤتمر عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار هو ملك لكل الدول الأطراف في المعاهدة وقد جاءت وفود دولنا السبع إلى دورة اللجنة الأولى هذه بنية العمل مع الوفود الأخرى الموجودة هنا ولتعززه الأمم المتحدة من خلال اتخاذ قرار في الجمعية العامة والقرار الذي سنتقدم به إلى اللجنة سيعبر عن النتائج التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي الذي عقد مؤخرًا. وسيعيد في سياق الالتزام الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية والذي رحبنا به على النحو الواجب. وسيشمل الموافقة على كل الحلول الوسط التي قبلت بها جميع الأطراف لتحقيق غرض مشترك وجدول أعمال مشترك مستقبلاً. وسيشير إلى إنشاء صك أو مجموعة من الصكوك لازمة للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، ولن يقدم أية علاجات وهمية ولكنه

ولو لم يبذل رئيسا مؤتمر نزع السلاح لهذا العام جهودا جديدة ببالغ الشناء. بيد أنها مرة أخرى لم تكن كافية.

ومؤتمر نزع السلاح لا يمكنه أن يتصف عاما آخر وهو عام ٢٠٠١ بالفشل. ونحن نعرف جميعا أنه لم يكن ممكنا في فترات ماضية إجراء مفاوضات. ومن غير الممكن أن يتوصل إلى العديد من المعاهدات بالدقة التي تعمل بها الساعة. والواضح أن المفاوضات المسبقة ضرورية بالنسبة إلى بعض القضايا، وينبغي عدم التقليل من قيمتها.

ورغم أوجه قصور طرق العمل الواضحة التي تتطلب أن نوليها اهتمامنا، من غير الواقعي أن تتحمل المؤسسة المسؤولية عن إحقاقها. والواضح أن حكومات الدول الأعضاء الـ ٦٦ هي التي تخضع للمساءلة عنها.

ولكن عاما آخر من عدم العمل لا يشجع هيئة تزعم أنها المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتعرض الآن مصداقية المؤتمر للخطر. كما أن الهيئة التي لا تحقق نتائج في عالم اليوم قد تجد صعوبة في إقناع الجمعية العامة بأن تخصص لها موارد.

ونيوزلندا ما زالت ملتزمة تماما بالنهج المتعدد الأطراف وبالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرى أن عضويتنا تدل على إيماننا بالمؤتمر. وقد توصل المؤتمر إلى نتائج في الماضي. ويكمن التحدي الآن في أن نوضح أنه ما زال قادرا على أن يفعل ذلك. وإذا لم يفعل ذلك، فمن الجائز أن يبحث مؤيدو التقدم عن غيره. وقد يقتضي الأمر أن تفرض الأمم المتحدة أولويتها مثلما أوضحه مؤخرا نداء مؤتمر قمة الألفية بشأن عقد مؤتمر دولي.

ومما يبعث على الامتنان، أن المفاوضات تجري قدما في جنيف بشأن إبرام بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لضمان الالتزام. محظورات تلك المعاهدة. بيد أنه بعد ما يقرب من ست سنوات من المفاوضات، يبدو الآن أن

تقدم في مجال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي حين أننا نتطرق إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الإقليمية فإن الإعدادات الجارية لعقد مؤتمر للأمم المتحدة في العام القادم ولوضع خطة عمل دولية قد أسدلتها المناورات الإجرائية.

وتقع على عاتقنا مسؤولية أن نذكر سلطاتنا بالثغرات المستمرة في تنفيذ وتصميم الصكوك القائمة أصلا. وفي حين أننا قد أحرزنا في الآونة الأخيرة تقدما في مؤتمر قمة الألفية في مجال تعزيز دعم المعاهدات القائمة أصلا، تتطلب النداءات المتكررة للقيام بعمل ما في هذه اللجنة استجابة أفضل. وفي معرض الضغط لاتخاذ مبادرات جديدة في مجال نزع السلاح، يجب أن نبقي قيد نظرنا أيضا العجز الحقيقي في أدائنا الحالي. وينبغي أن نتخذ الخطوات اللازمة للحد من هذا العجز، الذي في سبيله إلى أن يصبح مسألة مصداقية أيضا. وهو تحد علينا جميعا أن نتصدى له.

وما زال من بين أولويات نيوزيلندا هذا العام العمل مع شركاء جدول الأعمال الجديد للتقدم. بمشروع قرار يسعى إلى دعم النتائج التي توصل إليها استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسنعمل بشكل وثيق مع استراليا والمكسيك واليابان على وضع مشروع قرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يدعو إلى تنفيذ هذه المعاهدة البالغة الأهمية في وقت مبكر. وسنتقدم مع البرازيل بمشروع قرار بشأن إعلان نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وعجز مؤتمر نزع السلاح عن التوصل من جديد إلى توافق في الآراء على برنامج عمله كان واضحا بجلاء هذا العام. وقد اقتربنا، واقتربنا بشكل مثير من التوصل إلى اتفاق. ولم يكن ذلك من الممكن لو لم تظهر الوفود مرونة

وهناك، بصورة عاجلة للغاية، تحدي الوصول إلى اتفاق على عدد كبير من القضايا المتبقية في مفاوضات بروتوكول الأسلحة النارية في جنيف أواخر هذا الشهر. وسيكون التعامل مع الأسلحة الصغيرة ممارسة طويلة الأمد، ويتطلب نهجا كليا. وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة في السنة القادمة خطوة أخرى في الاتجاه السليم. بيد أن الاستجابة المتعددة الأطراف الأكثر فعالية قد تتمثل في دعم الإجراءات الطليعية، حيث ترمي المهمة الجادة بل والأساسية إلى إشراك المجتمعات المحلية في التصدي لمشكلة تحول شوارعها إلى مناطق صراع. وفي الوقت ذاته فإن المؤتمر قد يوجه انتباهه بصورة مفيدة إلى القانون الدولي القائم حيث يمكن أن يكون هذا أمرا هاما في التصدي لانتشار هذه الأسلحة.

وكانت اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام المضادة للأفراد، رغم أنها غير متشابهة، ناجحة في هذا الصدد. وتشكل المعاهدة إطارا سياسيا للكفاح العملي لتخليص العالم من هذا القاتل الخفي. وبعد عامين ونصف من دخولها حيز النفاذ، هناك إشارات كثيرة إلى أن استخدام الألغام المضادة للأفراد يتضاءل الآن. فلقد تم تطهير مائة وثمانية وستين مليون متر مربع من الأرض، وفي السنة الماضية أكملت ٢٢ من الدول الأطراف تدمير مخزونها الاحتياطي.

ولكن هناك حاجة إلى عمل المزيد. وتريد نيوزيلندا أن ترى المعاهدة وقد حققت طابعها الشامل لأسباب ليس أقلها تأثيرها الإنساني الواضح. ونحن لن نحبذ ولن نؤيد الحلول الجزئية بشأن أعمال النقل بمجرد وضع قاعدة دولية جديدة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يتنفس الصعداء ويعيد دراسة تعزيز الاتفاقية المعنية بالأسلحة التقليدية المعينة. وثمة قضية يمكن معالجتها بفائدة في هذا السياق هي كيفية التعامل مع بقايا الحروب من الألغام التي لم تنفجر.

وتيرة عمل الفريق المخصص آخذة في التراجع. ولا تزال مساعي نيوزيلندا موجهة نحو إتمام تلك الحتمية الهامة المتعلقة بترع السلاح في أقرب وقت ممكن عمليا. ومثل جميع المفاوضات، يجب أن يكون البروتوكول انعكاسا للتوفيق بين مختلف المواقف على نحو عادل. ولكننا نفضل بروتوكولا أقوى من أن يكون توفيقيا لا يتم فيه بصورة سليمة الوفاء بأهداف الالتزام أو بأهداف التعاون. ولضمان أن يكون البروتوكول رقيقا فعلا ضد انتشار الحروب البيولوجية، يجب أن تكون لديه القدرة على معرفة القائمين بها، وأن يكون لديه صوت مرتفع لتحذير المجتمع الدولي، وعند الضرورة، وأن تكون له قوة كافية لردع أولئك الذين يغشون في محظورات الاتفاقية.

ونحن نبقى ملتزمين بقوة بتلك الأهداف، ولكننا مترجعون من أولئك الذين يتكلمون عن أنشطة الامتثال الموجهة إلى الآخرين، ولكنهم يقاومون بإصرار تقبل أن الشفافية تتطلب التبادل إذا أريد لها أن تكون ذات مصداقية. وينطبق نفس الشيء على أولئك الذين يطالبون بإلغاء الترتيبات التي تساعد على ضمان الامتثال.

ونحن مسرورون من أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتم التصدي له الآن بحماس. وعلى الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، من المسلم به فعلا أن هذه المشكلة متعددة الوجوه يعقدها التفاعل بين بُعد نزع السلاح، والأبعاد الإنسانية، والمتعلقة بالقانون والنظام، والإثنية وغيرها. وتختلف خصائصها، وأسبابها، وحلولها من مجتمع إلى آخر. ولقد تحدث الأحداث الأخيرة في منطقتنا الحكومات للتركيز على جذور الصراعات العنيفة، التي تكون أعمق بكثير من قضية الأسلحة ذاتها.

وهناك حاجة إلى الاعتراف على الصعيد المتعدد الأطراف بأن ليس لمشكلة الأسلحة الصغيرة حل سريع.

الالتزامات بها، فإن الاختبار الحقيقي سيكون في الأداء. وما سنقوم بالبحث عنه هو الدليل على أن هذه الخطوات المتفق عليها يجري اتباعها وتنفيذها. وفي هذه العملية نريد أن نتحسس شعورا بالتصميم يكشف عن نفسه. وسوف تواصل نيوزلندا الضغط من أجل إحراز التقدم، وذلك مع شركائنا ومؤيدينا في جدول الأعمال الجديد.

وينبغي أن يصبح الانتقال إلى القضاء التام على الأسلحة النووية الآن سياسة تنفيذية. ولم يعد بالإمكان دوام تبرير الاحتفاظ بهذه الأسلحة بصفة دائمة. ونحن نتطلع إلى الالتزامات المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار والمعبر عنها في سياسات تلك الدول المعنية مباشرة.

ولقد حظي مفهوم الاستقرار الاستراتيجي باهتمام شديد هذا العام. أنه قضية تتعلق بتصميم المناقشة الجارية عن الدفاع بالقذائف. وتشعر نيوزلندا بالقلق إزاء الوزع الممكن لنظام دفاع بالقذائف إذا قدر له أن يؤخر أو، الأسوأ من ذلك، أن يبدد جهود نزع السلاح. ونحن نؤمن بضرورة ممارسة قدر كبير من الحذر في القرارات التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ونحث على ممارسة قدر مماثل من الحذر في ضمان أن هذه القرارات لا تخالف القضاء التام على الأسلحة النووية.

ويجب المحافظة على سلامة وسريان معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وينبغي تجنب التدابير التي من شأنها أن تقوض هدف المعاهدة المتعلقة بالمساهمة في هبة ظروف أكثر ملاءمة للمفاوضات بشأن المزيد من تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية.

بيد أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها له أثر على جميع الدول. وترى نيوزلندا أن أفضل خط دفاع أمامي يكمن في الإسراع بعملية القضاء الكامل على الأسلحة النووية؛ وتعزيز معاهدة عدم الانتشار ودعم نظام

وثمة إنجاز معين هذا العام هو نتيجة المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وجاء هذا الإنجاز بعد التحديات المؤسفة لنظام عدم الانتشار التي حدثت عام ١٩٩٨ في جنوب آسيا. ولقد كان الضغط الذي مورس لبث حياة جديدة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قويا، وتمثل الأخبار الجيدة في أن جميع أطرافها استجابوا بصورة بناءة وإيجابية. وقد عززت تلك النتيجة الثقة بنظام عدم الانتشار، وأكدت بالنسبة لنيوزلندا أن تفاعلنا بتعزيز الأمن الدولي عن طريق نزع السلاح لم يكن في غير محله.

وإن التعهد الجديد والقاطع بتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية مصدر للارتياح بصفة خاصة. ولا ينبغي أن نشك في أنه خطوة واحدة إلى الأمام. فلقد أزال نهائيا أي غموض بشأن ما إذا كان ممكنا الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. ولم يعد من الممكن اعتبار القضاء على الأسلحة النووية رهنا بالهدف النهائي المتمثل الآن في نزع السلاح العام والكامل.

وهناك نتائج أخرى أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي لا تقل أهمية، ولا سيما الخطوات العملية لنزع السلاح النووي. والاتفاق على تحقيق قدر أكبر من الشفافية، والتخفيضات في الأسلحة التكتيكية، والتدابير الملموسة لتقليل المركز التشغيلي للأسلحة النووية، وتطبيق مبدأ عدم الرجوع، أمور تفتح على سبيل المثال آفاقا جديدة.

ولا يمكن اعتبار نتيجة مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية غاية في حد ذاتها. ولا يمكن التراجع عما اتفق عليه. كما لا يمكن أن نقبل أن تكون نتائج مؤتمر عدم الانتشار حاوية أو أن تحدد منها العملية الاستعراضية للمعاهدة. وسوف تستغرق الإجراءات المتعلقة بهذه التعهدات الجديدة وقتا، ونحن واقعيون بالنسبة لذلك. ورغم أننا لا نشكك في

ريموندو غونزاليز، على الجهود التي بذلها خلال الدورة السابقة.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لترح السلاح، السفير جاياتا دانابالا، على وجوده معنا وعلى البيان الذي أدلى به صباح اليوم، وعلى عمل وتفاني فريقه بأسره.

لقد كان القرن العشرون قرن حروب وثورات، وقرنا لأسلحة الدمار الشامل وسباقات التسلح، أهدرت فيه الموارد التي كان ينبغي أن توجه نحو التنمية، وتدهورت فيه البيئة. ولكن القرن العشرين أيضا قرن سعت فيه الشعوب، من خلال الحوار، والتعاون والتكامل، إلى إحلال السلام والأمن الدائمين. وكان القرن العشرون أيضا قرنا شهد الدخول في التزامات كبرى ورائعة أودعت في صكوك قانونية دولية.

ومنذ هيروشيما وناغازاكي في عام ١٩٤٥، كان المجتمع الدولي وسيظل، ملتزما التزاما كاملا بالقضاء على الأسلحة النووية. وهذا الالتزام من الدول الـ ١٨٧ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد تم التأكيد عليه من جديد في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار واتخذ شكل خطوات عملية للمضي في القيام بمساع منتظمة وتدرجية لتنفيذ المادة السادة من تلك المعاهدة.

وفي هذا الصدد، من الحيوي تنفيذ تلك الخطوات العملية، وخاصة النداء للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبدء الفوري بإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يزال المجتمع الدولي ملتزما بالقضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وبالإبرام العاجل لبروتوكول التحقق التابع لمعاهدة الأسلحة البيولوجية.

عدم الانتشار؛ وتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالكامل؛ والوفاء بإنشاء نظام امتثال ذي فعالية كافية للأسلحة البيولوجية؛ والرقابة الصارمة على الحصول على تكنولوجيا القذائف ومكوناتها؛ واستكشاف خيارات جماعية أخرى أو متعددة الأطراف.

ومن حق كل بلد تحديد احتياجاته الأمنية والدفاعية. ولكن النزعة الانفرادية لا يمكن أن تكفل الأمن الدولي، الذي يمثل شاغلا جماعيا ومسؤولية جماعية. وفي تقييمنا للأمن الدولي، ينبغي أن نكون حذرين من وضع شروط على إحراز التقدم أو، الأسوأ من ذلك، الاستغلال الخاطئ للاعتبارات الاستراتيجية لإخفاء المماثلة بشأن نزع السلاح.

إن بؤادر التردد بشأن فائدة الحلول المتعددة الأطراف مزعجة. ونرى أن من الخطأ عدم السعي إلى اغتنام الفرص وتحقيق المنافع المتمثلة في الاستجابات الجماعية والعمل الجماعي. ومتابعة التعهدات الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تكون عامل تحديد حيويا للوفاء بتعزيز الأمن. والارتباطات الثنائية والجماعية والمتعددة الأطراف أساسية بصورة مطلقة. وتعزيز بنائنا القائم لترح السلاح لا يقل ضرورة.

وتوفر نتيجة معاهدة الانتشار في هذه السنة مجموعة من أكثر مجموعات الالتزامات شمولا التي تعهدنا بها على الإطلاق للمضي قدما والوفاء بتحقيق السلم والأمن الدوليين. ولنكن واضحين هذه المرة في أن نزع السلاح عملية لبناء الأمن وليس نافلة اختيارية.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي، سيدي، أن أستهل بياني بتهنئتك على انتخابكم لترؤس أعمال اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئ إلى أعضاء المكتب الآخرين، وأن أشكر سفير شيلي، السيد

السلام والاستقرار ويقوم على قيم الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، وحرية الأسواق والتعاون الدولي. وقد كان لمعادلة الديمقراطية والتكامل والشفافية أثر مُضاعف يضاف إلى مصلحة العلاقات فيما بين الدول. والسوق الجنوبية المشتركة، ومنطقة السلام بين بوليفيا وشيلي تعكس صورة مجال الأمن التعاوني السلمي الضروري للتنمية لدينا. وهذا النهج الذي يقوم على الحوار والتعاون يحفز مشاركتنا في المحافل الإقليمية ومحافل نصف الكرة الذي ننتمي إليه والمحافل الدولية.

وهكذا فإن سياسة الأرجنتين الخارجية موجهة نحو تشجيع وضع اتفاقات متعددة الأطراف تحد من التهديدات التي تواجه الأمن وتيسر التنمية الشاملة، بروح من التضامن، بين الشعوب.

وإذا استندت هذه الاتفاقات إلى مزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية، فنحن على اقتناع بأن فعاليتها وقيمتها الدائمة ستتحسن.

إن صون السلم والأمن الدوليين صار أكثر تعقيدا مما كان عليه في الماضي. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي ألا يؤدي هذا إلى الشلل؛ بل على العكس، ينبغي أن يوفر حافزا أكبر للعمل. وذات مرة قال الجنرال دوايت أيزنهاور:

”إن كل بندقية تصنع، وكل سفينة حربية تبني، وكل صاروخ يطلق إنما يعني، في نهاية الأمر، سرقة ممن يتضورون جوعا ولا يجدون ما يأكلونه، وممن يرتجفون من البرد ولا يجدون ملبسا.

”هذا العالم المدجج بالسلاح لا يبذل أمواله على السلاح فحسب، بل يهدر عرق عماله، وعبقرية علمائه، وآمال أطفاله“.

وينبغي أن يكون هدفنا في هذا القرن الحادي والعشرين الوليد هو جعل الصكوك القانونية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح وأسلحة الدمار الشامل عالمية في نطاقها، لأنه لا يمكن وضع الأساس اللازم للأمن المضمون على نحو متبادل كهدف أول إلا بتلك الطريقة.

وقد ظل تكديس الأسلحة التقليدية على نحو مفرط، وخاصة الأسلحة الصغيرة، بالإضافة إلى الآثار المدمرة للألغام المضادة للأفراد، يشكل مصدر قلق خلال السنوات الأخيرة بسبب آثارها الضارة للغاية على الأمن الإنساني وعلى التنمية المستدامة. والطريقة الوحيدة لضمان عدم إحباط جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حل الصراعات هي التصدي لمسألة أدوات العنف - وبعبارة أخرى، تلك الأسلحة التي تؤثر على الحياة اليومية لملايين البشر، وخاصة النساء والأطفال. ومن ثم فإن مما له أولوية عالية عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١.

ومشكلة الألغام المضادة للأفراد ما زالت بعيدة عن الحل، ولكن على الأقل قام المجتمع الدولي، بصفة رئيسية في إطار اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية، باتخاذ خطوات جوهرية لصالح إزالة الألغام لأسباب إنسانية ولتعزيز حظر هذه الأسلحة في جميع أنحاء العالم.

وبالنظر إلى هذا السيناريو، لا تزال هناك حاجة إلى الحوار والتعاون والتكامل، كما كانت في الماضي. وإذ تدرك الأرجنتين هذه الحاجة تماما، فإنها اعتمدت سياسة دولية قائمة على تعزيز التكامل مع البلدان المجاورة، وتكثيف الحوار في نصف الكرة الذي ننتمي إليه، وحظر أسلحة الدمار الشامل، وزيادة تقييد أنواع معينة من الأسلحة التقليدية، والمشاركة في الساحة العالمية، بغية إقامة عالم يسود فيه

إن بلدان الرابطة تعتقد أن قضايا الأسلحة النووية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي القضايا ذات الأولوية القصوى على جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح، وهو ما أكده الأمين العام في تقرير الألفية. ونعتقد بشدة أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر وأقوى لتخليص البشرية من خطر الأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، حان الوقت لأن تؤيد كل الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ تدابير مطردة ومنهجية للقضاء على الأسلحة النووية. ونحن نصادق، بصورة خاصة، على الاقتراح الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف النبيل في إطار زمني محدد.

وترحب بلدان الرابطة بنجاح مؤتمر عام ٢٠٠٠ والاستعراضى للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المنعقد في نيويورك في شهر أيار/مايو الماضي. ونود، بصورة خاصة، أن نشدد على الالتزام بالتعهد الصريح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق القضاء الكامل على ترساناتها النووية، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي. إن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. إن تقديم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي، من شأنه أن يعزز نظام منع الانتشار. والوثيقة الختامية التي تم التفاوض عليها بصورة مضيئة قبل أن تعتمد بتوافق الآراء، هي المبادئ التي تحكم جهودنا المشتركة في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

وفي هذا الصدد، نشدد على اعتقادنا بأن ثمة حاجة ملحة لاتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير ملموسة

هذا القول، الذي اقتبس من خطاب "فرصة من أجل السلام" الذي ألقى يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٥٣، إنما كان رأياً سديداً، وعلينا أن نضع الرسالة التي يحملها نصب أعيننا ونحن نشرع في العمل. وعندما ينتهي كل شيء، قولاً وعملاً، يمكن أن تبدأ الآن من هنا من قاعة المؤتمر هذه إمكانية إقامة عالم أفضل، بحد أدنى من السلاح لضمان حق الشعوب المشروع في الدفاع عن النفس، وذلك بتهيئة مناخ مؤات للحوار والتفاهم المتبادل، وهكذا تتحقق في نهاية المطاف الإرادة السياسية التي نحتاجها جميعاً للاستفادة من مستقبل أفضل.

السيد نغوين ثان شاو (فييت نام) تكلم بالانكليزية: يشرفني أن أتكلم أمام اللجنة نيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الرابطة)، التي تضم كلا من إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وكمبوديا وماليزيا وميانمار، وبلدي، فييت نام. وأود، بداية، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن همتي الحارة لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة. وتشعر البلدان الأعضاء في الرابطة بالسعادة والفخر لاضطلاع ممثل أحد البلدان الأعضاء في الرابطة بهذه المسؤولية الهامة. ونحن على ثقة بأن عمل اللجنة الأولى في هذه الدورة سيكفل بالنجاح تحت توجيهكم. ونود أن نقدم لهاننا الحارة لبقية أعضاء المكتب.

تتعقد الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة في منعطف حاسم في تاريخ الأمم المتحدة. ولقد تكللت أعمال قمة الألفية بنجاح كبير. ويشكل إعلان الألفية، الذي يتضمن التزامات رؤساء دولنا وحكوماتنا، وثيقة ثمينة. وستكون دون شك وثيقة تهدينا في عملنا هذا العام وفي أعوام كثيرة قادمة.

التي أصدرتها يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ وإسهامها في الجهود المشتركة لتعزيز التحريم النووي والنهوض بالسلام العالمي - ونصادق بصورة خاصة على الحكم بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتناقض، بصفة عامة، مع أحكام القانون الدولي المطبقة في حالات الصراع المسلح، والنتيجة أنه يصبح لزاما على كل الدول أن تواصل العمل بحسن النية وأن تعمل على إنجاح المفاوضات التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في ظل رقابة دولية فعالة وصارمة.

منذ سنوات عديدة، وفي ظل الدور القيادي الذي تؤديه ماليزيا، ما فتئت بلدان الرابطة تعمل جاهدة، كرعاة مشاركين، من أجل اعتماد قرار لمتابعة الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية. ونشارك هذا العام، مرة أخرى، في رعاية مشروع قرار على نفس المنوال. ونود أن نشكر وفودا كثيرة في هذه اللجنة على التأييد الثابت والتشجيع، ويحدونا الأمل أن يحظى مشروع قرارنا هذا بتأييد أوسع هذا العام.

ونود أن نسلط الضوء على الجهود المتضافرة للرابطة لتعزيز القضاء على كل الأسلحة النووية. وكما تعلمون، سيدي الرئيس، بذلت رابطتنا بموجب مبادرة بلدكم، وبتفانيكم الشخصي، جهودا دائبة للوصول إلى هذا الهدف. وقد شاركنا في رعاية قرار شامل حول نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي منذ الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ويحدو بلدان الرابطة أمل صادق في أن يستمر هذا القرار في الحصول على تأييد متزايد ورعاية أكبر خلال هذه الدورة.

إننا في جنوب شرقي آسيا نلاحظ مع القلق البالغ انتشار القذائف في العديد من أركان العالم. ولا يبشر هذا

للفداء بالتزاماتها. مقتضى معاهدة عدم الانتشار، وبخاصة المادة ٦ بشأن نزع السلاح النووي، والمادة ٤ التي تقضي بتوفير المساعدة الفنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفي نفس الوقت، تشعر بلدان الرابطة بالقلق للجمود المستمر بشأن وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. ونعتبر من الأمور بالغة الأهمية البدء، في إطار مؤتمر نزع السلاح، في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن برنامج مرحلي لتخفيضات عميقة ومتوازنة للأسلحة النووية، وذلك لضمان تحقيق مزيد من التقدم نحو القضاء التام على تلك الأسلحة. ونؤيد كذلك طلب العضوية في مؤتمر نزع السلاح الذي تقدمت به كل من الفلبين وتايلند، إيماننا بأن توسيع العضوية سيسهم في جعل المؤتمر أكثر تمثيلا وأكثر فعالية.

إننا في الرابطة نقدر عاليا جهود كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لتخفيض ترسانتيهما النوويتين في إطار عملية معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (عملية ستارت)، كما نقدر التدابير التي اتخذتها من جانب واحد الدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى. ونثني بصورة خاصة على مصادقة مجلس النواب (الدوما) الروسي على معاهدة ستارت - ٢، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونلاحظ مع الأسف أن مجلس الشيوخ الأمريكي قد رفض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وندعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تعيد النظر في موقفها وتصادق على هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وتعلق بلدان الرابطة أهمية كبيرة على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ، وسنعمل جاهدين مع البلدان الأخرى لبلوغ هذه الغاية. وفي هذا الصدد، تود بلدان الرابطة التشديد على أهمية فتوى محكمة العدل الدولية

آسيا، المعروفة بمعاهدة بانكوك، دخلت حيز النفاذ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، وبدأت لجنة المنطقة عملها.

ولكن لم توقع حتى الآن أية دولة حائزة للأسلحة النووية على البروتوكول المرفق بالمعاهدة. ونود أن نعيد النداء الذي وجهه وزير الشؤون الخارجية في فييت نام في الاجتماع الذي عقد مؤخرًا في بانكوك في تموز/يوليه الماضي بحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكول في تاريخ مبكر. ومرة أخرى، ترحب بلدان الرابطة بالإعلان الذي أصدرته الصين في المؤتمر الوزاري للرابطة في سنغافورة في تموز/يوليه ١٩٩٩ باستعدادها للانضمام إلى البروتوكول، ونهيب بالدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي مرونة أكبر في مشاوراتها الجارية بشأن البروتوكول، وبخاصة في المفاوضات المباشرة المتوقع أن تجري خلال السنة القادمة.

وتود بلدان الرابطة أن تؤكد دعمها لجهود منغوليا ومبادراتها باتخاذ تدابير لتنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن أمن منغوليا الدولي ووضعها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ونرحب بإعلان منغوليا بأنها تتوقع من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تصدر بيانًا مشتركًا في الدورة الحالية للجمعية العامة يقدم ضمانات أمن لمنغوليا فيما يتعلق بوضعها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد أن ضمانات الأمن يجب أن تقدم لجميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ونحن في الرابطة نعتبر المناطق الخالية من الأسلحة النووية لبنات صرح نظام أكبر يساعد على منع انتشار الأسلحة النووية، ويعزز استقرار وسلام وتعاون البلدان في مختلف المناطق التي تنشئ هذه المناطق. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن دعمنا القوي للقرار المتعلق بنصف الكرة

التطور بخير بالنسبة للأمن والاستقرار والسلم في مختلف المناطق وفي العالم قاطبة.

ولهذا، ندعو جميع الدول إلى ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد في استحداث وتجريب ونشر ونقل القذائف التسيارية وغيرها من وسائل توصيل أسلحة الدمار الشامل. ونرى أن من الضروري أن يتخذ المجتمع العالمي الخطوات الواجبة لاستحداث معايير قانونية فعالة ضد انتشار نظم الأسلحة هذه، وندرك ضرورة اتخاذ نهج شامل وغير تمييزي إزاء القذائف إسهاما في السلم والأمن الدوليين.

وترحب الرابطة بالالتزام الذي قطعه الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثناء آخر مؤتمر استعراضي عقد في نيويورك لا سيما الالتزام الذي قطعه كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بتدعيم وصون سلامة المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونحث الدولتين الطرفين في هذه المعاهدة على الامتناع عن اتخاذ أية تدابير تنتهك أحكام تلك المعاهدة الهامة.

وبلدان الرابطة مقتنعة بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل تدبيرًا فعالًا لمنع الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. وهو تدبير من تدابير بناء الثقة مفيد ويستحق الثناء. وندعم جميع جهود الدول الأعضاء لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية.

وفي جنوب شرقي آسيا، تم بثبات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بفضل الجهود المشتركة لبلدان الرابطة. ونظام عدم الانتشار هذا يشكل معلما ويسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة ومعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي

وتعلق بلدان الرابطة أهمية قصوى على جهود بناء الثقة التي تبذلها بلدان المنطقة. ومن خلال التقدم المطرد للمحفل الإقليمي للرابطة، جرى الاضطلاع بمبادرات متنوعة وتدابير ملموسة لتعزيز الأمن الإقليمي، مما يساعد على تدعيم أهداف نزع السلاح العالمي أيضا. وانضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحفل الإقليمي للرابطة مؤخرا في تموز/يوليه سجل خطوة هامة إلى الأمام في تطور هذا المحفل. ونرحب بإسهام البلدان المشاركة في المحفل تعزيزا للتفاهم والتعاون المتبادلين في المنطقة.

ونود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة لكي نعرب عن امتناننا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لإسهامه الضخم في تعزيز الحوار الإقليمي ودون الإقليمي والتفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء حول مسائل الأمن ونزع السلاح. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الاجتماعات وحلقات العمل المتكررة التي ينظمها المركز مفيدة جدا وتعود بالنفع على بلدان المنطقة. ونوافق على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المركز، كما ترد في الوثيقة A/55/181.

وفيما يتعلق بنقل المركز، ترى بلدان الرابطة أنه يجب إجراء المزيد من المشاورات لمعالجة هذه القضية بصورة ملائمة، حتى يعمل المركز بكفاءة وفعالية أكبر إرضاء لجميع البلدان المعنية. ونرى كذلك أن المركز يجب أن يستمر في العمل بموجب الترتيب الحالي إلى أن يوجد حل مرض لهذه القضية. ونعتقد أيضا أنه يجب استكشاف جميع الإمكانيات عند معالجة قضية نقل المركز، بحيث لا يؤثر هذا النقل على فعالية تشغيله.

في فجر الألفية الجديدة تريد دول الرابطة أن يجري بذل جميع الجهود لاغتنام الفرصة للعمل على تهيئة عالم أفضل وأكثر سلاما.

الجنوبي - والمناطق المتاخمة له - كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

وبينما تعلق الرابطة أهمية على القضاء على تهديد الأسلحة النووية، ندرك إدراكا تاما حاجة المجتمع الدولي إلى معالجة مشكلة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي هذا الصدد، تؤكد بلدان الرابطة أهمية قيام جميع البلدان التي لم تصدق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، أو تنضم إليها بالنظر في القيام بذلك في أقرب فرصة. ونرحب كذلك بتقدم التفاوض بشأن بروتوكول للتحقق تعزيزا لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الذي أحرزه الفريق المخصص من الدول الأطراف في الاتفاقية.

من المؤكد أن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قضية من القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وتتشاطر الرابطة قلق المجتمع العالمي إزاء العواقب الضارة للأسلحة الصغيرة على حياة المدنيين والأطفال في مختلف الصراعات المسلحة في مناطق كثيرة من العالم. واتفقا مع ذلك، نرحب ترحيبا شديدا بجهود المجتمع العالمي لإيجاد السبل والوسائل لمعالجة هذه القضية، بما في ذلك عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وستبذل بلدان الرابطة قصارى جهدها لكي تكفل الاحتام الناجح للمؤتمر.

في نفس الوقت، يجب أن تراعى الجهود المشتركة لمعالجة القضية حق جميع الدول في اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن نفسها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الظروف الخاصة لمختلف مناطق العالم.

لتنفيذ جهوده الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية. وحسيما ذكر السيد لويز فليب لاميريا، وزير الخارجية البرازيلي، أمام الجمعية العامة، ستكون نتائج المؤتمر:

”مماثلة اختيار عملي دقيق لأوجه التقدم في المستقبل في ميدان نزع السلاح النووي“.

(A/55/PV.10)

وينبغي أن تستمر وتبقى روح التعاون والإحساس بالمسؤولية حسيما سادتا في تلك المناسبة.

وتشعر البرازيل بالفخر، بعد أن شاركت لأول مرة في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، للمساهمة التي قدمتها بصفتها عضوا في تحالف جدول الأعمال الجديد، والنتيجة الإيجابية التي توصل إليها التحالف. لقد كان الدعم الواسع النطاق الذي تجمع آتئذ بفضل وثيقة العمل التي قدمها التحالف تأكيدا لاهتمامنا المشترك بتزع السلاح النووي ومنع انتشاره. ونأمل أن يحصل مشروع قرار جدول الأعمال الجديد الذي سيعرض على هذه اللجنة على نفس المستوى من الدعم. ولن أسهب في الكلام عن السياق الحالي لتزع السلاح النووي ولا على إبراز التحديات التي تواجهها، لأن الأفكار البرازيلية بشأن هذه المسائل وردت في البلاغ الوزاري الذي أصدرته البلدان الأعضاء في تحالف جدول الأعمال الجديد في ١٣ أيلول/سبتمبر (A/C.1/55/3). ونحن نرحب بالبيان الذي أدلى به السيد سالاندر، سفير السويد باسم الوفود السبعة الأعضاء في تحالف جدول الأعمال الجديد.

واسمحوا لي أن أضيف أن البرازيل حاولت أثناء رئاستها لمؤتمر نزع السلاح، في تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذه السنة، أن تتوسط من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل ذلك الجهاز. وبالرغم من مهارة وإخلاص السفير سيلسو أموريم لم تتمكن من التوصل إلى توافق نهائي

السيد أراوخو كاسترو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): لما كنت قد عملت عدة سنوات ممثلا في اللجنة الأولى، وتشرفت برئاسة هيئة نزع السلاح، يسعدني أن أعود إلى قاعة المؤتمرات هذه، وأن أشارك مرة أخرى في المداولات السنوية للجمعية العامة حول مسائل نزع السلاح والمسائل المتصلة به.

وأود أن أعرب عن نهائتي لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وأرجو أن تتقبلوا أطيب تمنياتنا وأن تطمئنوا بأنكم ستحصلون على التعاون الكامل من الوفد البرازيلي. لقد ورثتم لجنة أولى أدارها في العام الماضي باقتدار وأسلوب مهني ممثل زميل من دول أمريكا اللاتينية هو السفير رايموندو غونزالس، ممثل شيلي.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للعمل الذي تضطلع به إدارة شؤون نزع السلاح بقيادة السيد دانا بالا، وكيل الأمين العام، وأن أشكره على بيانه المتعمق الذي أدلى به هذا الصباح أمام اللجنة.

ينبغي أن تؤدي هذه المناقشة العامة إلى تصور جماعي للسبب الذي من أجله لا تترجم على الدوام الالتزامات والعبارات السياسية إلى أفعال والطريقة التي يتعين أن يعمل بها المجتمع الدولي كي يستفيد بالتقدم المحرز في المجالات المختلفة، لا سيما في ميدان نزع السلاح النووي. وتكتسي نتائج المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية خاصة بالنسبة لنا جميعا. وأؤكد على الأهمية الراهنة لخطوات من قبيل الالتزام الذي لا لبس فيه الذي تعهدت به الدول الحائزة على أسلحة نووية بأن تحقق القضاء التام على ترساناتها النووية وبأن تعتمد الدول الأطراف في المعاهدة برنامج عمل قويا.

الالتزام الذي لا لبس فيه هو الآن علامة أساسية على المسار الذي من المتوقع أن يسير عليه المجتمع الدولي

ذات الصلة بنقل التكنولوجيا الرفيعة المستوى ذات التطبيقات العسكرية.

وحسبما لوحظ في الورقة الغفل التي عممها في جنيف الرئيس البرازيلي لمؤتمر نزع السلاح، ينبغي أن نراعي أن آليات نزع السلاح:

”تتأثر بالتطورات التي تحدث على الساحة الاستراتيجية الدولية وتستجيب لها، لا سيما التطورات التي تؤثر في اهتمامات الأمن لفرادى الدول“.

ولقد أزيلت واحدة من أكثر القضايا بروزا التي تؤثر في الساحة الاستراتيجية الدولية، على الأجل القصير، من قائمة التطورات المحتملة المثيرة للقلق. وفيما يتعلق بمستقبل النظم الدفاعية القائمة على شبكات القذائف، نحن مقتنعون بأن الطرفين كليهما في معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سوف يمتنعان عن تنفيذ أي تدبير يكون من شأنه أن يقوض مقاصد المعاهدة أو سلامتها أو قابليتها للتطبيق. وتعرب البرازيل أيضا عن أملها في أن يؤدي قرار الولايات المتحدة بتأجيل العمل المبدئي في المنظومة الوطنية للدفاع بالقذائف إلى تعزيز التفاهم وإحراز تقدم في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، لا سيما مؤتمر نزع السلاح.

والبرازيل تعتبر تقييد الحيز الجغرافي الذي تنشر فيه الأسلحة النووية رسالة قوية تبعث بها الدول غير الحائزة على أسلحة نووية تعرب فيها عن رفضها الإبقاء على هذا السلاح. ونحن ملتزمون بتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حاليا بالفعل، وبإنشاء مناطق جديدة.

وتعتزم البرازيل، بالتعاون مع بلدان أخرى، حسبما أعلن السيد بيرسون، سفير نيوزيلندا، أن تقدم مرة أخرى إلى هذه اللجنة مشروع قرار بشأن إخلاء نصف الكرة الجنوبي

في الآراء، ولكننا سررنا بمستوى الدعم الذي حصل عليه الاقتراح البرازيلي، وبما ورد في تقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة ومفاده أن الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح يسلمون بتأييد المؤتمر للنص كأساس لإجراء المزيد من المشاورات المكثفة.

وتبرز الخبرة المكتسبة في مؤتمر نزع السلاح الأهمية العاجلة لتعزيز الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن لا نشعر بالراحة لرؤية هذه الآلية تتعرض لخطر أن يعلوها الصدا - وحسبما ورد في عبارات الأمين العام في بيانه الافتتاحي في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية- إن السبب يعزى إلى ”الافتقار الواضح إلى توفر الإرادة السياسية لاستخدامها“. ولن يستفيد أحد إذا أصيب مؤتمر نزع السلاح بالشلل.

وفي السياق نفسه، تعلق البرازيل أهمية كبيرة على هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بصفتها منتدى عالميا يمكن بل ينبغي استخدامه لمناقشة أفكار ومقترحات جديدة في ميدان نزع السلاح. ولقد أتاحت لي شخصيا فرصة العمل عن كثب مع الهيئة في وقت مبكر من التسعينات، وكنت في عام ١٩٩١ رئيسا لأحد أفرقتها العاملة. وفي عام ١٩٩٢ نائبا لرئيس هيئة نزع السلاح ثم رئيسا لها في دورتها لعام ١٩٩٣.

ومع مراعاة الأعمال المتعددة الأطراف الجارية حاليا في ميدان نزع السلاح، من الطريف الإشارة إلى أننا تمكنا أثناء دورة الهيئة لعام ١٩٩٣ من إجراء مداوات مجددة إلى حد كبير بشأن ثلاثة مواضيع هي: نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية؛ والنهج الإقليمية نحو نزع السلاح؛ ودور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، وتضمنت تلك المداوات مناقشة للمسائل

الذي يزعزع الاستقرار يرتبط بصورة أساسية بالجريمة المنظمة والعنف في المناطق الحضرية. وتأمل البرازيل أن تتمكن من المشاورات غير الرسمية المقرر إجراؤها من تحديد موعد المؤتمر ومكان انعقاده، فضلا عن تقديم أساس جيد للفهم بشأن مسائل معلقة أخرى ذات صلة بالحدث. ومن بينها مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية، ونحن نؤيد هذه المشاركة.

وحسبما هو متوخى، سوف يُعرض علينا تقرير فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الذي أذنت هذه اللجنة بتشكيله وأقرت بولايته لكي نستعرض أداء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ولقد قدمت البرازيل معلومات مفصلة إلى السجل منذ إنشائه، وتدعو البلدان الأخرى كي تحذو حذوها. ونعرب عن تأييدنا للملاحظات والاستنتاجات المتضمنة في التقرير، ونبرز أهمية تحقيق استخدام السجل على الصعيد العالمي، كي يقوم بالدور المتوخى له بوصفه تدبيرا لبناء الثقة على الصعيد العالمي يتسم بالمصداقية بقدر ما هو مفيد.

ونرى في ميدان الأسلحة التقليدية أيضا، أنه ينبغي للجنة الأولى أن تولي اهتمامها للاتجاه المثير للقلق في التسليح النوعي والتعقيد المتزايد في ترسانات الأسلحة التقليدية، لا سيما بين الدول العسكرية الرئيسية. ونعتقد أن هذا الاتجاه يتناقض مع أهداف نزع السلاح التي وضعها المجتمع الدولي ويتجاهل مطالب هذه اللجنة ومطالب الجمعية العامة بصورة متكررة والتي تنادي بتخفيض النفقات العسكرية.

وتشعر البرازيل بالفخر لانتمائها إلى منطقة خالية من الصراعات الدولية. وتقدم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بصورة تقليدية مستويات منخفضة من النفقات العسكرية. وإن مشتريات الدفاع في منطقتنا تهدف بصورة أساسية إلى استبدال المعدات البالية.

والمناطق المتاخمة من الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن إخلاء نصف الكرة الجنوبي من الأسلحة النووية مبادرة مشتركة تتم عن اهتمام جميع الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية فضلا عن بلدان أخرى.

وتشي البرازيل على العمل الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بقيادة السفير خوزيه موريسيو بستاني، مديرها العام. وتبذل الحكومة البرازيلية قصارى جهدها لتفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تقديم إعلانها السنوي عن أنشطة الصناعة الكيميائية واجتيازها بنجاح خمس عمليات تفتيش، حتى الوقت الحاضر، على صناعاتنا الكيميائية وأول محاكاة لعملية تفتيش بناء على تحد لصناعة خاصة.

وللتأكيد من جديد على دعمنا لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والتزامنا بالقضاء على جميع الأسلحة الكيميائية، سيقوم السيد فرناندو هنريك كاردوسو، رئيس جمهوريتنا بزيارة إلى مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي في الأسبوع المقبل، أثناء زيارته الرسمية إلى هولندا.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية أيضا، كانت الأوساط المعنية بتزع السلاح تعمل بنشاط. ولقد أتاحت الفرصة للبرازيل لتؤكد من جديد التزامها بحظر الألغام المضادة للأفراد وكان ذلك في مناسبة الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتوا، الذي عقد في حنيف قبل أسابيع قليلة. واشتركنا في تسع عمليات دولية لإزالة الألغام، وبعثنا موظفين للقيام بتلك الأنشطة في سياق بعثات الأمم المتحدة في أنغولا وقدمنا مساعدات وخبراء للمساعدة في عمليات إزالة الألغام في أمريكا الجنوبية والوسطى.

وتشارك البرازيل بنشاط في عملية التحضير لمؤتمر عام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وحسبما قلنا فيما مضى، لا يزال تراكم الأسلحة الصغيرة

وفي رأينا أنه لا بد من حظر جميع أسلحة الدمار الشامل كمسألة ذات أولوية. فليس هناك أي هدف آخر من أهداف نزع السلاح ذي حتمية أكثر من هذه المسألة. وما دامت مسألة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تجري معالجتها، فستبقى إذن مسألة القضاء على الأسلحة النووية، إن الاحتفاظ بالأسلحة النووية أمر غير مشروع وهو يشكل تهديدا مستمرا للإنسانية.

وفي الإعلان الصادر عن قمة الألفية، صممنا، على أعلى مستويات حكوماتنا، على "السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية". (A/RES/55/2، الفقرة ٩)

لقد حان الآن وقت العمل. وقيامنا بترجمة هذا الالتزام إلى ممارسة عملية يعني إننا نستجيب لمناشدات كل شعوبنا من أجل بلوغ عالم أكثر أمانا.

انتخاب نواب الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): انتخبت اللجنة الأولى في جلستها الثانية المعقودة يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، السيدة بيتزا شنيباور (النمسا) والسيد البرتو غواني (أوروغواي) نائبين للرئيس. وتقرر إجراء انتخاب أعضاء المكتب الآخرين إلى وقت لاحق.

واليوم، يسرني أن أبلغ اللجنة بأنه نتيجة لمشاورات مكثفة، رشحت مجموعة الدول الأفريقية السيد عبد القادر مسدوا (الجزائر) لشغل منصب نائب الرئيس الشاغر المتبقي. ونظرا لعدم وجود مرشحين آخرين، وبالإشارة إلى المادة ١١٣ من النظام الداخلي ووفقا للممارسات المتبعة، سأعتبر أن اللجنة تود أن تستغني عن إجراء الاقتراع السري وتعلن انتخاب السيد مسدوا نائبا لرئيس اللجنة الأولى بالتركية.

ويتضح بصورة حلية التزام منطقتنا بالسلام ونزع السلاح في عدد من الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية التي تشهد بأن غرضنا المشترك هو التكامل والتنمية. وتعطي معاهدة ثلاثيلوكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة أهلة بالسكان في العالم، ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، مثالين واضحين على هذا العزم.

ونجد في منطقة دول المخروط الجنوبي أن الأرجنتين والبرازيل وشيلي قد تخلت بموجب إعلان مندوزا لعام ١٩٩١ عن استخدام وإنتاج وحياسة وتخزين ونقل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية حتى قبل إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقد انضمت إلينا بعد ذلك إكوادور وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا. وصدر بعد ذلك إعلان أوشوايا السياسي الذي أنشأ في عام ١٩٩٨ منطقة بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي كمنطقة سلم خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كل هذه الخطوات التدريجية، التي يعود تاريخها إلى الستينات، أكملها وعززها القرار الخاص بإنشاء منطقة سلام في أمريكا الجنوبية الذي أعلنه رؤساء جمهورية جميع بلدان أمريكا الجنوبية في البرازيل، العاصمة، يوم ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي إعلان البرازيل العاصمة، الذي اعتمد بعد ذلك ووزع نصه في الوثيقة A/55/375، شجع رؤساء جمهورياتنا تعميق الحوار بشأن قضية الأمن في أمريكا الجنوبية، آخذين في الاعتبار الجوانب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لتلك القضية.

وفي المسائل المتصلة بالأمن الدولي، نرفض منطق القوة التي تفرض من خلال الأسلحة. ونؤمن إيمانا راسخا بقيمة التعاون فيما بين الدول على أساس الحوار والتفاهم واحترام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الأخرى.

تقرر ذلك.

المعني بالأسلحة الصغيرة. نتيجة لمشاورات أجريت مع رئيس اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر يومي الجمعة ٦ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ويوم الاثنين ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ستجتمع اللجنة الأولى من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٦/٠٠، وستعقبها المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، التي ستجرى تحت رئاسة السفير سانتوس ممثل موزامبيق من الساعة ١٦/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠. وإذا تبين أن هناك حاجة إلى عقد اجتماع إضافي أو اجتماعين، فستتولى تنظيمهما بالتشاور مع السفير سانتوس في مرحلة لاحقة.

وأود أن أكرر التأكيد على أمرين طلبتهما في الاجتماع التنظيمي، الأول أن يقفل الحاضرون هواتفهم المحمولة خلال أعمال اللجنة، والثاني أن يلتزم ممثلو الدول بالمواعيد المحددة حتى يمكننا بدء جلساتنا فوراً وتحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات التي تتيحها لنا إدارة المؤتمرات.

الإعراب عن التعازي لدومينيكا وكندا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب، بالنيابة عن أعضاء اللجنة وبالأصالة عن نفسي، عن صادق تعازينا لوفد دومينيكا لوفاة رئيس وزرائها المفاجئة السيد روزفلت دوغلاس، وكذلك لوفد كندا لوفاة رئيس وزرائها الأسبق السيد بيير تروودو.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن أحر تهانئنا لنائب الرئيس على انتخابه، مؤكداً له دعمنا الكامل له وتعاوننا الصادق معه في اضطلاعهم بالمسؤوليات التي نشترك معه في تحملها.

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم نتلق حتى الآن أي ترشيح من مجموعة دول أوروبا الشرقية. لذلك، أرجو من هذه المجموعة الإقليمية أن تتقدم بمرشح لشغل منصب المقرر المتبقي، حتى يمكننا استكمال تشكيل هيئة المكتب بأسرع ما يمكن.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أذكر اللجنة بأن قائمة المتكلمين للمناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي ستقفل اليوم الساعة ١٨/٠٠. بموجب قرار اللجنة. لذلك أحث الوفود المهتمة بالأمر على أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن. وبالنسبة للخدمات المؤتمر، ينبغي تقديم ٣٠ نسخة من البيانات المعدة إلى أمانة اللجنة. ومطلوب توفير ٢٥٠ نسخة أخرى للتوزيع العام.

علاوة على ذلك، ينبغي أن يلاحظ أنه، كما اتفق في الاجتماع التنظيمي، تحدد يوم الجمعة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠ موعداً نهائياً لتقديم مشاريع القرارات. وسوف ينفذ هذا الموعد النهائي تنفيذاً دقيقاً كما حدث في العام الماضي. وفي هذا السياق أحث الأعضاء على تقديم مشاريع القرارات في أقرب وقت ممكن، لا سيما إن كانت من مشاريع القرارات "التقليدية" أو مشاريع القرارات التي قد تترتب عليها آثار مالية.

ولدي أيضاً إعلان هام يتعلق بالاجتماعات غير الرسمية والأنشطة الأخرى المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المقبل